




بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	کشف المحجرات (شرح المختصر النافع)	
مؤلف	شیخ محمد بن حسن بن ابی طالب الایبی	شماره ثبت کتاب
موضوع		۵۵۹۰۴
شماره قفسه	۶۷۷۸	۵۲۵۱
	۸۸۷۶	

خطی - فهرست شده
۸۸۷۶



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	کشف الرموز (شرح المختصر النافع)	
مؤلف	شیخ محمد بن حسین بن ابی طالب الابی	
موضوع		
شماره قفسه	۶۷۷۸	
شماره ثبت کتاب	۵۵۹۰۶	
	۸۸۷۶	
	۵۲۵۱	

خطی - فهرست شده
۸۸۷۶

١٧٧٤
٩٠٦



فتولى الفقهاء من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا بالزنج فلو لم يخسر
 لكان اتفاقهم على الزام المشاق من غير فائدة والقول بالتعبد ضعيف
 ويؤيده ما رواه ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام قال إذا أيقنت البير وانت
 جئب ولم تجد شيئا فتعترف به فبئس بالصعيد فإن رب العالمين والصعيد
 واحد ولا تقع في البير ولا تقسّد على القوم ما فهم ولا تخشع بما رواه محمد بن بزيع
 قال كتبت إلى رجل يسأل الرضا عليه السلام عن البير فقال ما البير واسع
 لا يقسّد شيء لانهما مشتملة على المكاتبة مع انهما تضعف عن الله والاهل ومعارضة
 بروايتنا وكذا باب الروايات الواردة بعدم التنجس مطعون فيها **قال**
رحمه الله وكذا قال الملا في المسكرات قلت نسبة القول الهم يدل على
 القرائن به وعدم حديث به سهو والاحتجاج بما روى عطاء بن سائر عن أبي جعفر
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مسكر خمر وما رواه علي بن مطر عن أبي الحسن
 الماضي عليه السلام كل ما كان عاقبه عامه الخمر فهو خمر لكان وجهها اقناعا وكذا
 في نسبة الخمر إلى الشحم في القناع ولو قيل القناع خمر فحكمه حكمه لكان وجهها
 اما الاول فلما رواه ابن أبي عمير عن عبد الله بن محمد قال سألته عن القناع قال لا
 تشتم منه فانه خمر محمول وغر الرضا هو حرام وهو خمر واما الثاني فلانه خمر
 بنجاسة الماء فلا يترك من الزنج وما وجد شيء عمل عليه اقرب من ان يترك عمل عليه وذهب
 محمد بن يعقوب في المقتنع إلى ان ينجح من الخمر عشرة دلو او فتوى باقي الاصحاب
 على الكل وهو ظاهر واشهر واما المني والدماء الملتصقة فتشرك في الشح
 متوجبا نزع الكل منها وما اوقفنا على المستند وهو علم ما قاله **قال**
رحمه الله وملوت الانسان مبعوث به الانسان الصغير والكبير الميمون والكافر
 لأن الف واللام للفسخ لا للمجهود اللفظي ولا الذي في اليمين والاصح وقوع الضمير
 مقامه او كان مفسرا في قوله ينجح عنه اذا ارتس في البير سبع دلاء واجب
 لمس الكافر وموت نزع الكل واستدل على تخصيصه بانه مرفوضا والنكرة

الكتاب في النجاسة



خطي فهرست
٧٦

لا تقيد العموم عند المحققين من أهل الأصول وبما له لوجوه على العموم هنا لم
حمل الجنب على العموم ولكن هذا اللازم مني فالمراد من غير جائز واستدل
على وجوب نزع الكل لماسة الكافر وموته بالإجماع وقد قاي هذا الإجماع
ذلك التخصيص والجواب عن الأول أن المصير جائز في الفاظ الأصحاب
لا في الحديث فلا يستدل به ولو سلمنا أنه ورد في خبر منكر فلا يفيد
التخصيص بل يتناول واحداً واحداً من أفراد الإنسان وذلك لا يضربنا
وعلى الثاني أننا منع الملازمة لوجه الأول أن مقتضى الأصل العمل بالعموم
في الموضوعين لكن من ترك العمل به هنا لا يلزم ترك العمل به في الآخر الثاني
أن نقول إما أن يكون معناه دليل على تخصيص الجنب أو لا فإن كان التخصيص
لذلك فلا يخص موضع الدليل وإن لم يكن يلزم التسمية بالملك أن يخص
أحب القرينة وهي كون الطهارة مرة من المسلم وعن الثالث أن الإجماع
غير حاصل على مرعاه وما أعرف فيه قائل السوى الشيخ في المبسوط على قول
غير جائز به وحكايته لموت الكافر بنزع الماء أجمع لأنه لم يرد به نص
وقد ذكره في المبرور به فنحن أن نخرج الكل للاحتياط وإن قلنا جواز
الرعيين كان سائغاً والأول أحوط فالشيخ متردد فيه على أن كلام الشيخ لا يصح
للاستدلال فكيف يتبع الإجماع به **قال رحمه الله** في الدعوى أن
قال المفيد في مقتضاه في كل الدعوى خمسة عشر في أكثره عشرة في كل الدعوى من لو
إلى عشرين ولم يفرق بين الدعوى وقال ابن بابويه في العليل عشرة وكذا الشيخ
في كتبه قال للعليل عشرة والكثير خمسة عشر وما عرفت لا قولهم رحمه الله مستنداً
صحيحاً وتمسك الشيخ على ما ذكره في المذهب برواية محمد بن يعقوب قال كنت إلى
رجل يسأل الرضا عليه السلام عن البير تكون في المنزل فيقطر فيها قطرات من
بول أو دم وغير ذلك فوقع في كتابه بخطه بنزع منها دلاء قال رحمه الله
والأكثر عدد يضاف إلى الحج عشر فالمراد بالدلاء عشرة في التمسك ضعف

أولاً لأن ما قاله يكون في العدد المضاف وثانياً لأن الرواية مشتقة على
الملكانية لدواعي الاستدلال وما ذكره شيخنا داء وظلة من الملكة إلى الرأس
في رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل من شاة
فاضطربت فوفقت في بر ماء وادوا جملتها تشب داء ما أهل يتوضأ من تلك
البير قال بنزع منها ما من الملكة إلى الرأس بعين وعمر من جلد في دجاجة أو حمامة
فوقع في بئر قال بنزع منها دلاء بسيرة ثم يتوضأ منه فينبغي أن يعمل عليه وهو
مذهب الشيخ في الاستبصار **قال رحمه الله** وروى في الشاة تسع أو ثلث
روى هذه ابن محبوب عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه أن
عليه السلام كان يقول الدجاجة ومثلها موت في البير بنزع منها دلوان
وملته فإذا كانت شاة ومما استبهرها فتسعة أو عشرة وأما وجه الحافض
بالكل فنقول إلى عبد الله والكلب وشبهه أربعون دلو أو الشاة تسعة
الكلب خجماً في الغلب ونوى ابن بابويه في كحضه فقيه على الأول وهو أولى
لأن المشابهة ليست بمرحمة فلا تغارض لمنطوق وأيضاً روايته أصح
شأنه في الكلب روايات لا يحكمها كتابنا والعمل على ما ذكره داء وظلة **قال رحمه الله**
قال رحمه الله والسنور أربعون وهو مذهب المفيد والشيخ وعلم الهدى ومستند
رواية علي بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن السنور قال أربعون وقال
ابن بابويه بالسبع ومستند رواية عمر بن سعد بن هلال قال سألت أبا جعفر عليه السلام
عن أيقع في البير ما من الفاء والسنور إلى الشاة قال كل ذلك سبع دلاء وعمر
هذا ضعيف فالأول أولى وأحوط **قال رحمه الله** في الفاء وقيل
دلو يشترى إلى ابن بابويه في كحضه فقيه فاما باب في المشايخ على الثلاث ولا
خلاف منهم أن مع المفتوح سبع إلا أن المفيد رحمه الله زاد وانفخت وتبعه
أبو الصلاح وسلاح وأما حذ ما نعرفه وأطلق علم الهدى في الفاء تسعاً
وجعل الملك رواية والفصل الذي ذكره داء وظلة جمع بين الروايتين ذكره

المشج في الاستبصار به تشهد رواية أبي سعيد الخدري عن أبي عبد الله عليه السلام
ورواية أبي خديجة عنه عليه السلام في الفارة ان رويته في نزع وجعلها الشيخ
على الاستحباب **والسراج** ولبول الصبي سبع ورؤية ثلث
بالاولى في الشيخان وقال المرفعي اذا اكل الطعام ثلث دلاء وان كان ضيقا
دلو واحدة وكذا قال ابن ماجة والرضيحي الذي علقوا الحكم عليه لا يتناول له لفظ
الرواية بل يتناول الصبي الفطيم روي ذلك على احمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي
عبد الله قال سألته عن رجل الصبي الفطيم يقع في البيرة فقال دلو واحد قلت الرجل
قال ينزع منه اربعون دلو او قال الشيخ في الاستبصار ما ولا لها يجوز ان
تحمّل على من لا اكل الطعام وحده المتأخر بان يحون في الحولين كل الطعام
اولم باكله في الحمل ضعف وما ذكره المتأخر ضعف مبني على الضعف
والسراج ولو غلب فالاولى حتى يزول الغيرة ويستوفى المقدار في غلب
ضمير يرجع الى الماء وموضع فالاولى من الاعراب رفع بالابتداء وخبره مخوف
مقدرا لنزع ولقطة الاقل دالة على ان المسئلة خلافا لما في الشيخان
مع تعذر الكلي ينزع حتى يطيب وقال المرفعي وان يمس مع التعذر تراوح
عليها اربعة رجال غدوة الى الليل وقال ابو الصلاح ينزع حتى يزول الغيرة
وما اعترض لنزع الكحل الذي يدل على نزع الكحل رواية معوية عن ابي عبد الله
عليه السلام قال فان لم تنس غسل الثوب واعاد الصلاة ونزحت البيرة في
معناها رواية ابي خديجة ولا بد ان تحمل الرواية على ما اذا كان مقدرة اقامت مع
عدم المقدرة ينزع حتى يطيب رعه او طعمه عملا برواية جميل عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال فان تغير الماء فخذ منه حتى تذهب الريح ورواية ابن ماجة عن ابي عبد الله
عليه السلام ماء البيرة واسع لا يفسد شي الا ان تغتير طعمه او رعه فينزع
حتى تذهب الريح ويطيب طعمه لان له ما في حديث ابن ابي اسباط احماء وامسا
لستيقا المقتدر في ذكره المتأخر وسنحتاج في هذا الباب وهو حسن

الاختياط ولا ن مع عدم التعذر فالمقتدر لازم وحصوله غير رافع للحكم السابق
لانه ليست بينهما منافاة وايضا اذا كان الحكم مع عدم التعذر ثابتا مع وجود لا يقتصر
لان الغيرة بزيادة التعجير ولما في القول المقدّر حكم شرعي يتعلق بالمقدور
فلا يثبت مع تعذر الكفا لا في التراوح وهو اختيان دام طلاق في الشارع
والسراج وفي طهارة محل البحث به قولان اصحهما المنع اقول المنع قول الشيخ
في كتبه والجواز مذهب المقلد والمرفعي والاول اشبه لان النجاسة متيقنة فلا
تزال الا بيقين وعليه عمل اصحاب اليوم **والسراج** وفي رفع الحدث به
ثانيا قولان المرفعي المنع قلت لا خلاف سننا ان المستعمل في الكبرى
ظاهر لكن هل يرفع الحدث قال الشيخ وان يورثه واتباعهم لا والمستند روايات
منها رواية ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الماء الذي يغسل به الثوب او
يغتسل به الرجل من نجاسة لا يجوز ان يتوضا به وفي معناه رواية بكر بن كريب عنه
عليه السلام وقال علم الهدى نعم وهو شبه لولا الروايات فالعمل عليها اخذ
بالاحتياط وتمسك بها والافا لاصل المشقة من المستعمل في الصغرى والكبرى
لانه ماء طاهر اجماعا متنا **والسراج** وفيما نزال به البحث اذ المعتبر
النجاسة قولان اشبههما التعجير القولان للشيخ قال في الملبس طنجس
ثم تردّد قال في الناس من قال لا نجس اذ لم يغلب على احواله صاف وهو قوت
والاول احوط وجزءه في اختلاف النجاسة الاول وطهارة الغسلة الثانية
والقول نجاستها اولى لانه ماء قليل لا في النجاسة ولما رواه العيص بن
القاسم قال سألته عن رجل اصابه قطر من طست فيه وضوء فقال ان كان
من بول او قدر فيغسل ما اصابه وفيها ضعف لكنها مؤثرة بالقطر
والسراج وفي شؤرها لا يورث لحمه قولان قال الشيخ في النهاية والمرفعي
في المصباح طاهر والشيخ قول بالتجسس في المذهب والاستبصار والاول
اختيارا شيخنا دام ظله مستند لبرواية ابي العباس الفضل قال سالت

ابا عبد الله عليه السلام فضل الشاء والبقر والابل واحلوا فلم يترك شيئا الا سألته عنه
 فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب والخنزير فقال احبسوا خنفسا لا يتوضأ بفضله
 واصيب ذلك الماء وفي معناه رواية اخرى شريفة واما شئ المسوخ فالشيخ
 في اكثر اقواله مذهب الى نجاسته ورواية الفضل الله على طهارته وهو مقتضى
 الاصل ومثله الحديث في شئ ما اكل الجيف **قال رحمه الله** وفي نجاسة
 الماء بما لا يدرجه الطوفان لم يزل قولان لحوطها النجاسة قال في المبسوط معفو
 عنه كان لو غيره وقال في الاستبصار ما كان مثل رؤس الاربع معفوفة وما ذهب
 اليه شيخنا دام ظله من لحوط قوى ولو قال بذلك قوله لحوطها لست بها لكان
 اشبه بما رسمه لانه ماء قليل لانه النجاسة في نجس ثم يطالب الشيخ بوجه
 العفو فان استدلل بما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألته عن رجل
 لم يخط فصار ذلك الدم قطعا صغيرا فاصاب اناؤه هل يصح الوضوء منه
 قال لا يمكن شئ يستبين في الماء فلا بأس وان كان يثيبا فلا يتوضأ قلنا
 يمكن ان يكون المراد اذا اصاب الاناء وشك في وصوله الماء فاعتبر
 الاستبانة فلا تصلح الاستدلال **التركيب في الطهارة المائية**
الى اخره لما كانت الطهارة المائية في نظر الشريعة مقدمة على الترابية
 وجب تقديمها عليها في الوضع اولان الترابية بذلك المائية والعلم
 بالبدل موقوف على المبدل منه **قال رحمه الله** الاول في وجباته
 قلت في وجباته هي التوافق في الاستعمال اعني من النواقض حيث
 ان المكلف في اول الامر ما كان على طهارة فلا يستعمل لفظة التوافق في النسبة
 اليه بل يستعمل الوجبات فاما في ثاني الحال يستعمل التوافق معني انها لغقت
 الطهارة المتقدمة والوجبات بمعنى انها اوجب طهارة اخرى
 وبعض المصنفين يسمونها لفظة التوافق موضع الوجبات بل يجوز حيث
 قدم ذكر الطهارة وضعا وبما جعلها اخرها براسه والاولى لخص

دما

نحو
اليد

اليد

قال رحمه الله وفي متن باطن اليد وباطن الاحليل قولان قال المصنف
 لا ينقص وعليه اتباعهم مستدلين بروايات كثيرة منها ما رواه حماد بن
 عثمان عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس في القبلة ولا المباشرة ولا في
 الفرج وضوء وفي رواية اخرى منهم عن ابي جعفر عليه السلام ما يعني بقوله تعالى او لمستم
 النساء الا المواقعة دون الفرج ومنها ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 سألته عن رجل مشى فخرج امرأته قال ليس عليه شئ وان شاء غسل يده ومنها
 رواية معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعقب بذكره
 في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس به روايات اخرى وقال ابن ابي عمير ينقص الوضوء
 متمسكا برواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال شئ من الرجل يتوضأ ثم
 باطن يده قال نقض فان مسح باطن الاحليل فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلاة
 قطع وضوءا ويعيد الصلاة وهذه الرواية مع ضعف عمار مخرجة برواية
 كثيرة منها ما ذكرناه والوجه ان ينفرد نقضها من الخلاف واحتياطاً وان
 الروايات الاولى عامة متناه والطاهر والباطن وهذه خاصة ولا تغاير
 العام والخاص فيفقد من الخاص توفيقا بين الروايات والفتوى على الاول
والسنة **قال رحمه الله** ولو كان في الابنية على الاشبه قلت في استقبال القبلة و
 استدلال طحال الحاجة روايات والاحكام فيها اربعة اقوال قال الشيخ وعلم
 الهدى تحريرات في موضع كان وقال ابن الجيند التجنب مستحب وقال المصنف في
 المقتضى وان كان في موضع مبنيا على الاستقبال والاستدلال بار لم يضره الجلوس
 وانما يكره في العكاري والموضع التي يمكن الاخراف عنها وقال سارا بالمفصيل
 معناه يخوف في العكاري ويختص في البنيان والاول هو المعمول عليه ويدل
 عليه ما رواه عيسى بن عبد الله الهاشمي عن عبيد الله بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرفوا او
 غرّبوا واطلاق النهي يدل على التحريم **قال رحمه الله** في غسل اليد

اليد

ولو كسر قولان قال الشيخ لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم تقرأ ولم ينكر
وفعله بيان الجمل فوجب امتثاله وقال المرتضى في بعض أقواله يجوز لحصول
مستى الفضل وكذا البحث منها في غسل الوجه والأقوال كثيرة بين الأصحاب **قال**
رحمه الله صحح مقدم الرأس بقية البطلان ما يستحق مسحاً وقيل أقله ثلاث
أصابع هذا القول للشيخ في النهاية وعلم الهدى مسائل خلافة وعليه إجماع
والأدلة من كتب الشيخ في الأصل والمبسوط وهو أشبه بالخيار وقال في الخلاف
الأفضل أن يكون ثلاث أصابع وكذا المرتضى في المصباح **قال رحمه الله**
ولو استقبل فالأشبه الكراهية قلت للشيخ فيه قولان قال في المبسوط جازم
وقال في النهاية لا يجوز له وكذا قال المرتضى في المصباح وإخبار شيخنا والمتأخر
الكراهية تقييداً من خلاف والإجماع حسن **قال رحمه الله** والفرق
في الغسلات مرة والثانية ستة هذا احتياطاً لثلاثة وقال ابن بابويه الثانية
بدعة وقال الشيخ بل الثالثة ولم يصرح المفيد بالبدعة في العاشرة **قال**
كافه واستدل ابن بابويه بما رواه سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن قال سألت
عمر بن الخطاب فقال ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرة ثم توفى قال النبي صلى الله عليه وآله
مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وهو محمول على الواجب وفي
سهل طعن واستدل المثلثة بروايات منها ما رواه زرارة عن أبي عبد الله قال
الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يجر عليه ووجه الاستدلال عدم الخلاف في أن الواجب
على الواجبة فعل الزائد على الاستحباب وتوיד ذلك رواية زرارة وغيره عن أبي
جعفر عليه السلام ما سأله عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فاجاب بما
شتمل على أنه عليه السلام توفى مرة **قال رحمه الله** وقيل يتوضأ لكل
صلاة وهو حسن للشيخ في المسئلة قولان قال في المبسوط صلى بوضوء واحد
لأن حملاً على المستحاضة قياساً وهو اختيار بعض المتأخرين وقال في الخلاف المستحاضة
وعمر بن سفيان البيهقي جدد أن الوضوء لكل صلاة واستحسنه شيخنا أم ظله لا يزال

سالت

حدث في بعض عن أبيه عن ذكر دفعه وهو صلاة واحدة وهو نظير منشأه
أن الوضوء لاستباحة الصلاة لا لرفع الحدث كالتيمم فوجب الجواز الصلاة
قائم والفرق من القياس لا زمر **قال رحمه الله** ولو نجسه الحدث
تطهر وبني الضمير الميطون وتقدره لو نجسه الحدث مستمراً أو لا يجز
إعادة الصلاة لأن التخصيص مع الاستمرار غير ممكن فيكون حرجاً **قال**
رحمه الله وفي المسئلة بنة المصحف الحديث قولان قال الشيخ في المبسوط با
لكراهية وقال في الخلاف يجوز للحديث وأحب والمأخوذ أن يمسوا
المكتوب من القرآن مستنداً بأجماع وكذا قال ابن بابويه متمسكاً بالاحتياط
اختاره شخصاً دام فضله متمسكاً بقوله تعالى لا تمسه إلا المطهرون وهو
الظاهر بين الطائفة فينبغي أن يعمل عليه **قال رحمه الله** في غسل الأيدي
وإن أحسن معناه وإن جامع ولم ينزل **قال رحمه الله** وكذا في دبر
المرأة على المشبه ذهب الشيخ في النهاية إلى أن الغسل واجب وهو متمسك
بالأصل واستند إلى ما رواه علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام
إذا أتت الرجل المرأة في دبرها وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها
غسل **قال** في المبسوط المشبه وجوب الغسل كما ذهب إليه علماء الهدى
وسنغى أن يكون البحث مبتدأ على أن اسم الفرج هل يطلق على البرام لا
فمن سلم الإطلاق لم يرد ما يجوز وجوب الغسل مصير إلى التناول مع عدم
التسليم فالأوجوب أشبه وعندك تردد وأذهب إلى الوجوب احتياطاً
وكذا البحث في وطئ الغلام وجزء المرتضى بالوجوب مدعي أجماعاً
مرتباً عن من قال بوجوبه في وطئ المرأة قال بوجوبه في الغلام وأما
البهيمة فيفوق الأوجوب ولا كذلك الميتة وإن ناسى **قال**
رحمه الله ووضع شيء فيها على الظاهر قلت ما تعرف مخالفاً في تحريم
الوضع إلا سداً فإنه يقول بالكراهية وكذا قال في قرب المساجد

وفتوى في الاصحاح على القوم **قال رحمه الله** والواحد في اثني عشر
عسله فقيه اقوال قال الشيخ واسنود بعيد الغسل وقال الميراج ينعى غسله
ولا وضوء وهو اختيار المتأخر وقال الميراجي ثم وضوء الحدث وهو اختيار شيخنا
دام ظلته وجهه ان احدث الاصغر وجبت للوضوء لا للغسل ولا لبعض
الغسل فلا يلزم الاعاد ولا سقط حكم الحدث ببعض الغسل وهو قولنا فان
استندوا بقوله عليه السلام غسل الجنابة تجزئ عن الوضوء قلنا بعض الغسل
ليس لغسل الوضوء فيه ان لكل حدث حكما اصغر كان او اكبر غير متماثل
فيه فوجب العمل به لكن ترك العمل في الوضوء مع افضل لقولهم عليهم السلام كل غسل
لا بد معه من وضوء الا غسل الجنابة وبعض الغسل لا يسمى غسلا فالحدث
الاصغر باق يجب رفعه بمقتضاه وللحدث فيه مجال ولقائل ان يقول لا غسل
انه بعض الغسل اذ يسمى الغسل لا يحصل الا بعد الفراغ فيصح الاستدلال
بالخير **قال رحمه الله** ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء هذا بايقان
الاصحاح قوله وفي غيره تردد من شاء النظر الى قول الميراجي ان كل غسل يجزئ
عن الوضوء لو كان مندوباً مستنداً لما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
الغسل يجزئ عن الوضوء واي وضوء اطهر من الغسل وعن الصادق عليه السلام الوضوء
بعد الغسل بدعة وباقى الاصحاح على انه الجزئ وهو المختار لنا اولاً المشكك بالاول
وثانياً يقول ان عبد الله عليه السلام كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة وايضا عنه
عليه السلام كل غسل ففيه الوضوء الا الجنابة والعمل عا هذه اول من ادعى ان
هذه مفصلة واذا انفردت روايتان محلة ومفصلة والترحيل للمفصلة ان التفصيل
قاطع للشركة **الثاني غسل الخيف قال رحمه الله** وهو مجمع
الحمل فيه روايات اشهرها انه لا يجمع الضمير في قوله فيه يعود الى ما دل عليه
قوله هل يجمع ونقديره ان في هذا الميول عنه روايات ودي محمد بن مسلم عن
اصحابه قال سألته عن الخيل في ايام حيضها قال تسكت عن الصلاة

كافيه

كما كانت تصنع في ايام حيضها وكذا روى ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي
تري الدعي ان ترك الصلاة قال نعم ان الخيل ربما قذفت بالدم وعليه فوى علم الحدي
وابن ابي عمير وقال المغيرة لا يجمع ومسندته ما رواه ابي كوفى عن ابي جعفر عن
ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما جمع الله بين حيض وجمل وللشيخ
في نهاية قولنا بان ما تراه في زمان عادتها حيض وما تراه في عادته
بعث من يوم ليس بحيض وهو مروي عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
عليه السلام وقال في الخلاف المستبين حملها لا يحض بالاجماع متناوالت
في غير المستبين حملها وهو اختاره في المبسوط وقوله الاشهر انه لا يجمع
مع استنباطه الحمل **قال رحمه الله** ولو كل ثلثي في جملة عشرة فتقولان
بالسجدة في النهاية انه حيض مستند الى رواية يونس عن بعض رجاله عن
ابي عبد الله عليه السلام ان القطع بعد ما راته يوما او يومين اغتسلت وصامت
وانقطعت من يومين رات الدم الى عشرة ايام ان رات في تلك العشرة ملته
ايام فذلك الذي راته في اول الامر مع هذا من الحيض والدم في المبسوط
والحمل اقله ثلثة ايام وهو مذهب الميراجي وابن ابي عمير وقال ابن الحنفية اقله
ملته ايام يلبس اليها فاذا انما ظهر من الاصحاح اشتراط التوالى في
رواية يونس من مسئلة **قال رحمه الله** ومع فقهه ترجع المستدرة الى
عامة اهلها وارقانها قلت امرد لفظ الاقران جاعلا له في المرتبة
السابعة تبعا لكلام الشيخ في الحمل والمبسوط والا فليس لفظ الرواية
ولا فتوى الاصحاح الارجوعها الى نسائها رواه زرعة عن سعد والى
سألته عن جارية حاضت اول حيضها فدام منها ثلثة اشهر واول فراقها
مثل اقرانها فان كن فسادا ما مختلفات فاكثر جلوسها عشرة ايام
واقله ثلثة ايام وساعة وان كان قطيئا لكن على الاصحاح يوجبها
والشيخ ايضا اختار في الخلاف وعليها اعتمدت عندنا امر فضله

في المعتمد والدرس **قال رحمه الله** رجعت من المضطربة الى الرواية
المضطربة التي لم تستقر بها عادتها ولا وقاد قوله ترجع الى الروايات
يعني في حجة ان شئت علمت برواية حجة بنت جحش عن النبي صلى الله عليه واله
فان قلت اني استحاض حجة شديدة قال عليه السلام تخفى شدة او سبعة و
اراد عليه السلام التحيير لا ان تغفل الاجتهاد كما لا تسافر من الايام والتقصير
في بعض المواضع وان شئت تترك الصلاة عشرة ايام في شهر وثلاثة في شهر
على رواية ابن بكير عن ابن عبد الله ورواية تترك الصلاة من كل شهر وهو
قول لعلم الهدى ورواية يونس تترك الصلاة تسعة ايام وتصل الى النحر
ذكرها في الهند وافق بها في الحل والزلزلة العلوي في كتابه فجعل عشرة ايام حيفا
وعشرة ظهرا اذا ما هو بعيد والذي يقوى عند شهاد ام ظله العمل بالاولى لان
الستة او السبعة هي الغالبة في النساء وعلى المقدرات يجعلها عزرا والشهر **قال**
رحمه الله فالترجح للعادة وفيه قول آخر قلت اذا اجتمعت العادة والقياس
في زمان واحد فالرجح للعادة بالاختلاف وهل كبري عن اني زان والشيخ
في احكام الميسرة والمريض والمفيد نعم وعليه اتباعهم وهو قوي جدا لان العادة
كالمتيقن فوجب المصير اليها وصفة الله ساقطة مع لا تقوى وقال
الشيخ في النهاية ترجع الى التمييز وهو المتيقن اليه بقوله وقد قول آخر قوله
والمستند والمضطربة تردد وجهه اختلاف فتوى الاصحاب لكن الاصل
نقصان في العباد لانها في الله بيقين فلا نقط الا بيقين وهو مذهب علم
الهدى في المصباح واختار المتأخر وعليه فتوى شخص ام ظله وقال الح
ترك العباد فان استمر ثلثة قطعت على الحيض والاقتضايات من العباد
وهو الخزان فجدد سمعت السجدة الاشبه نعم في المسئلة قولان ومستند ما الرواية
قال الشيخ في النهاية الجوزان فتجدد ومستند رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الحائض تقرأ القرآن وتجدد السجدة اذا سمعت

قال دام ظله

الشيخ

السجدة فقال تقرأ ولا تسجد وقال في الميسرة بحوان والمستند ما رواه علي بن
ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام اذا قرأت شي من العزائم الاربع فسمعتها فاسجد
وان كنت على غير وضوء وان كنت جوبا وان كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن
انت فيه بالجواب والوجوب ساقط بالاختلاف وهو اختيار شيخنا دام ظله
والرواية الاولى ممنوعة لان فيها الاذن في قراءتها مطلقا او عليها على غيره
العزائم **قال رحمه الله** وجوب الكفارة بوطئها على الزورج
روايتان قال الشيخ في الخلاف والحمل وموضع من الميسرة بحجب وكذا قال
المفيد وعلم الهدى في المصباح والانتصار ويذكر عليه رواية داود بن فرقد
عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث انه يتصدق في اوله بدرنار
وفي اواسطه بنصف دينار وفي آخره برقع دينار ورواية عن عبد الله بن
سنان عن محمد بن مسلم عنه عليه السلام يتصدق بدرنار وفي المطروق وشاذ وعز
ابي بصير عنه عليه السلام فطبعه نصف دينار يتصدق به اتماما روى عن عيسى
ابن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن واقعة امراته وهي طامث قال
لا تلتئم ففعل ذلك فذكر في الحديث انه ان تقرأ بها فلت فان فعل عليه كفارة
قال لا اعلم فنه شيئا يستغفر الله ومارواه ليث الماردي قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن وقوع الرجل امراته وهي طامث خطا والسر عليه شيء
خلفه الشيخ في الاستبصار على اذا كان جاهلا بحالها لا مع علمه واستدل
الشيخ في الخلاف وعلم الهدى في الانتصار بالاجماع ولا يخفى الاجماع مع
الاختلاف وقال الشيخ في النهاية وكتاب المكاح من الميسرة بالانتخاب
وفي كتيبة الكافة نوات وقد ذكرنا بعضها وقال في مائة في مقتضى يتصدق
على مسكن وهو في رواية الجعفي قال يتصدق على مسكين بقدر شبعه و
فتوى الثلثة على المفصيل كاذرا نعمهم وقوله لحوطها الوجوب معناه
لو عملنا بالوجوب كان الحياطة لا قطع الدليل وذكر لان مع تغاير الروايات

في الميسرة بحبان
في الانتصار
في الميسرة بحبان

واقوال الفقهاء ترجع الى الاصل وهو عصمة مال المسلم والاحوط عنده لام ظله
يفيد الاحتياط **قال رحمه الله** ولا تجمع فرضين بوضوء معناه لا
يجمع في المواضع التي تقتصر فيها على الوضوء ولا يطرظان ان هذا الحكم متجنب
في المواضع كلها ولما تضمن على حذر من عدم المتأخر هنا اختيارا من كلام الشيخ
في المبسوط واخلاف ان المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء الاطلاق
وليس كذلك بل مراد ما ذكرناه في حاكم لا يغسل فيها وقد قلناه في ذلك كبر
المتأخر عن غيره والحق ما ذكرناه لتجرد قوله عن الدم وهو مذهب الشخص
وعلم الهدى وابني ابيهم ولم يذهب الى ما ذهب اليه المتأخر احد من
اصحابنا ممتنع فنفينا على تصنيفه الا ظاهر كلام الشيخ في الجملة بما يقتضيه
الشيخ في النهاية والمبسوط على الغسل او كذا علم الهدى اما الشيخ
فيلزم على مذهب الوضوء مع كل غسل ولا يلزم على مذهب المقتضي لان
عنده كل غسل يجري عن الوضوء **قال رحمه الله** ولا يكون نفاس
الامع الدم معناه لا يحصل من نفاس الامع الدم وهذا رد على
الشافعي من حيث ان بعض اقواله ان نفس الولاد هو النفاس وقوله
ولو ولدت تاما تاكيد في ان الولاد لا يكون نفاسا ولو كان يمام قال
لا يكون الدم نفاسا تنبيه على ان كل الدم ليس بنفاس بل ما يكون
عقب الولادة او معها وقال الميرزا النفاس هو الدم عقب الولاد
ولم يذكر او معها وهو مذهب الشخص واخلاف في ان الذي قبلها
ليس بنفاس **قال رحمه الله** وفي اكثر روايات قال
الشيخ في النهاية والمبسوط واجل وابنه ان اكثر عشرة
ايام وكذا قال المفيد في احد قوايه وقال الميرزا وابن جنيد وابنا نانو
ثمانية عشر يوما وهو اختيار المفيد في المفتحة والاستناد ما رواه محمد بن مسلم
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تغتسل فقال ان اسما بنت عميس

امرها رسول الله صلى الله عليه ان تغتسل ثلث عشرة ولا بأس يوم او يومين والاول
اظهر من الاحتياط وبه روايات لا تصلح هذه ان تكون معارضة لها منها
ما روى عن الفضل ورواه عن احمد بن محمد قال النفساء تكف عن الصلاة اياما قرا بها
الى كانت تكف فيها ثم تغتسل وعن يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول النفساء تجلس اياما حتى ينزل عنها الحيض ثم تغتسل
وتغتسل وتصلوا وايضا رواية محمد بن مسلم ما رواه عن ابي عبد الله
عليه السلام ان اسما بنت رسول الله صلى الله عليه واله وقداي لها ثمانية
عشر يوما ولو سالت قبل ذلك لامرها ان تغتسل وتغسل كما تغتسل المستحاضة
وايضا الاصل لزومها لغيرها نزل العمل به في العشرة اجابا ولا دليل في
الزيادة عليها **قال رحمه الله** والفرض فيه اي في الاحتضار
استقبال الميت هذا مذهب المفيد في المفتحة وكذا يظهر من كلام
الشيخ في النهاية في باب القبلة وصورته معرفة القبلة واجبة
للمتوجه اليها في الصلوات ولا استقبالها عند الذبحة وعند
احتضار الاموات ويظهر فيها في باب تغسيل الاموات الاحتياط
وصرح في اختلاف به وكذا علم الهدى في المصباح وهو اختيار
شعبان في الامم والمتأخر وهو انه لا يفتي الاصل الا في الجوارح
وليس في الاحاديث ما يدل على جرحه على الجواب فسقط وقوله
على احوط القولين ان العمل بالفرض احتياط لا دليل قائم **قال رحمه الله**
وفي بعض النسخ والنسابة والشهادتين والاقرار بالامة عليهم السلام وفي بعض
النسخ والنسابة والشهادتين والاقرار بالامم وهو تكرار **قال رحمه الله**
وقال رحمه الله ويكره ان يجعل على بطنه حديد وهو مذهب الثخينين
وقال في التهذيب ما وجدناه حديثا في ما يلبس من اكره **قال**

رحمة الله الثاني الغسل الى آخره اقوال اختلفت ثلاث مرات ووجهها
مذهب اصحابنا الاستاذ اذ فاندفع على المذمة فرضا والثاني والثلث
نبا وهو مقتضى الاصل لكن تركه لوجود النقص وهو ما روت اقر عطفية
ابن رسول الله صلى الله عليه حين توفيت ابنته قال اغسلها ثلاثا او غسلا
او اشرا فالامر بالثلاث على الوجوب والثاني على التحبير والندب
وفي رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام غسل الميت ثلاث غسلات
مرة بالسدرة مرة بالكافور مرة اخى بالقران **باب رحمه الله**
وجوب الوضوء قولان قال المفيد ينبغي ان يوضأ الميت ورتما
استدل بقوله عليهم السلام في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة وفي
رواية عن ابي عبد الله عليه السلام غسل فرجه ثم يوضوء وضوء الصلاة
وكان في رواية حماد عن ابي عبد الله عليه السلام يغسل فرجه ثم يوضوء وضوء
الصلاة وقال في الملبس على حال الجحاض على ترك الوضوء للميت لان
غسل الميت كغسل الجنابة وفي رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
السلام في الاستنجاء قال لا استحباب وهو اشبه بجميع ما من الاجزاء
واختلاف الاقوال وعلى القولين لا يمتنع ولا استنساخ **باب رحمه الله**
والواجب ميتة واذا روي في هذا في استحباب الا
سلوا فانما دفع على واحد فرضا والعمل على قولهم لانه الاجل عليه
قال رحمه الله وقيل بكونه ان يغسل بالحديد هذا قول الشيخين
والثاني له من معناه مذهب الرواية من المشايخ فتجانب **باب رحمه الله**
قيل دفنت وتسنن بها القبلة اكراما للولد العاقل في قوله
اكراما وهو منقول لاجله قوله دفنت لا يستدبر والقائل هو
الشيخ ووجهه ان المرأة لو لم تدفن في مقبرة المسلمين لم يفرأ اخراج

الولد المسلم عن مقبرتهم ولو استقبلت بها القبلة لكان الولد المسلم مندورا
دفنت فيها اكراما له واستدبرت ليعتق الولد مستقبلا **باب رحمه الله**
ويكن تحصيله وتحدده اختلفوا في لفظ القدر قال
المفيد بالخاء مخدعة اي شققت وعلى هذا يكون حراما لا مكرها
وذكر الشيخ في النهاية تجديدها بالحجر وقال في تحريمها وروى
عن سعد بن عبد الله بالحاج غير المجعولة وعنه في تسننها وان يجعل
القبر محذرا اي مستباحا مثل سائر الابل واصل الخبر مروى عن علي
عليه السلام في رجل دفن في او مثل مثالا فقد خرج من الاسلام وروى
عن البرقي تجديدها بالحجر والماء **باب رحمه الله**
وجوب الغسل مستلزم بعد برده وقبل نظيره على الاغسل الوجوب
اختيارا والحقن وانما يابوه وان اي غفيل وقال الشيخ وكذا الوضوء
قطعة منه فها عظم البيت عز حجت او ميتة وقال المفيد في شرح
الرسالة والمصباح بالاستحباب في الاول وما ذكر في مثل القطعة
شيئا والوجوب هو المفعول عليه لدلالة الاخبار عليه صرحا منها ما رواه
خير بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام من غسل ميتا فليغسل فليكن فان متته قال
فليغسل ومنها رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
مستته وهو متحيز فليغسل عليه واذا برده فليغسل عليه وهذا هو الحق
للنظر **باب رحمه الله** ذكر الاغسال المتدوية فالمتدوية
غسل الجمعة اختلفت الروايات في غسل الجمعة روى محمد بن عيسى
عن محمد بن اذينة عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما كنت
عن غسل الجمعة قال مستنة في البرد واخبره الا ان يخاف المسافر
على نفسه القبر وروى الحسن بن علي بن يقطين عن ابي جعفر عليه السلام
يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والاغسل

الامم

والغطر قال ستة ليس بغرضة وغير ذلك من الروايات فامسا
 ما رواه الكليني عن علي بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن الحنفية عن
 ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن الغسل يوم الجمعة فقال
 واجب على كل ذكر وانثى وعبد وحر وفي معناها اخرى عن محمد بن ابي بصير
 عن محمد بن عبيد الله عن الرضا عليه السلام في طرفها سهل من زياد
 وهو مقدوح وما رواه مصدق بن محمد عن عمار الساباطي قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغسل يوم الجمعة حتى يغسل
 قال ان كان في وقت فغسله ان يغسل او يعيد فالأولى نحوولة على
 شاة الاستحباب والمأذنة والثالثة ضعيفا السند ومع فسلها
 ثم غفر على ستة الاستحباب واختار ابا بابه الرجوع عما ينقل الروايات
الرابع في الطهارة الزاينة قد مر هذا الزمان على الزمان لان
 الرابع ليس ككتاب الطهارة حقيقة لان كل شيء ما يتقوى به ذلك
 الشيء بحيث يلزم من الاخلال به الاخلال بذلك الشيء كله او بعضه ورض
 الخاسات ليس مع ذلك بل هو السبب لموجب الطهارة اللغوية **قال**
رحم الله وقيل ما لم يمتنع في الحال وهو اشبه هذا فتوى الشيخ
 ووجه الاستنباط الاضرار المنفي بالاصل لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
 الا ترى ان من خشي نقص من اضره لو سعى اطلب الماء لا يجب عليه
 السعي لانه يضره المال للانلاف مع هذا ذكره دام ظله في الدرر
 وراي انظر فارقا واما ان يجب الابتاع وان كثر الثمن فهو اختيار
 علم الهدى ووجهه انه واجب للماء فلا يجوز له التيمم ويدل
 عليه رواية صفوان عن ابي الحسن عليه السلام رجل وجد ماء
 ما يتوضا به فانه شرب او الف وهو واحد قال شربى قد صابني
 مثل هذا فاشتريت وما يستر في ذلك ما كثر وقال ابن الحنيد

الرجوع
 الى
 الرواية

الرجوع

من اصحابنا في مختصره اذا كان الثمن غالبا تيمم وصلى واعاد اذا وجد
 الماء والاول والمختار فينبغي ان يكون العمل عليه **قال**
رحم الله في جواز التيمم بالجر نرد وبالجواز قال الشيخان
 قلنا وجه التردد وجوز الخلاف في الصعيد هل هو الارض
 وما عليها ام التراب لمن قال بالاول يلزمه القول بجواز ومن قال
 بالثاني لا يجوز عنده والمراجع في ذلك الى اهل اللغة واقرأهم ايضا
 مختلف في فاما الشيخ المطلق القول بالجواز في الخلاف والمصباح
 واجل وقال في النهاية ما التيمم وقال المفيد في المقصد يجوز
 للاضطرار ومن هذا قال المتأخر لا يجوز له العذول الى البحر الا
 مع عدم التراب واذ يجوز هذا فهل يجوز بالموت قال المرتضى
 نعم وبالجواز ايضا الزرعي لانه معدن وقال الشيخان
 يجوز بارض لنورة **قال** **رحم الله** في صحة مع السعة
 قولان قال الملة لا يجوز الامع للتضييق وعليه اتباعهم ويدل
 عليه ما رواه ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن زرارة عن احمد ما اذا لم
 يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفوته
 فليستيم واجل في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه
 وفي رواية عن محمد بن ابي بكر بن ابي عمير يقول اذا لم يجد ماء و
 اردت التيمم احسب التيمم الى آخر الوقت وقال ابن ابي عمير مع
 البعة لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييموا والنظر في ذلك والا
 حثيا في الاول والروايات به صحة فغسل بها اذا
 نقص هذا التيمم في آخر الوقت وصلى ثم دخل في صلاة اخرى
 يجوز له ان يصلي بذلك التيمم او العتق على الاقوى وهو اختيار

شحنا دام ظله **والله** وهو أحب استيعاب الوجه
 والذراعين بالمسح فيه روايان قلت عمل الأصحاب على
 أن يابوه على مسح الجبهة وظاهر الكفين والعبر وبه روايات
 منها ما رواه ابن مبر عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام
 قال فغضب بيده الأرض ثم رفعها فففضها ثم مسح بها جبينه وكفيه
 مرة واحدة ومثلها رواية عمرو بن الحمق عن أبي عبد الله عليه
 السلام وسند كذا وما رواه صفوان الكاهلي قال سألت عن التيمم
 قال فغضب بيده على البساط فمسح بها وجهه ثم مسح كفيه أحدهما
 على ظهر الأخرى وسألت عن موضع النبي عليه السلام يديه على
 الأرض ثم رفعها فمسح بها وجهه ويديه فوق الكف قليلا ويوتر
 قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم إذا وجوهكم لا وجوهكم البتة على الفعل
 المنعني إلا الشبه بغير هذا أم لا فقال على ما يروى في رسالة
 مسح الوجه واليدين والبرق إلى أطراف الأصابع وهو رواية
 عن ابن عباس عن جماعة قال سألت كيف التيمم فوضع يده على الأرض
 فمسح بها وجهه وذراعيه إلى المرفقين ومثلها رواية أبي المارد
 عن أبي عبد الله عليه السلام وضعا عن الأولى لسماعة والثانية
 لأن طوقها محمد بن سنان وهو مطعون فيه وحملها الشيخ على
 الحقيقة لكون التيمم قائلين به والمرفق على إرادة الحركية للفعل
 وشحنا دام ظله جمع بين الروايات فجعل الأول على الوجوب و
 الآخر على الجواز وهو متبني وهو اختيار ابن أبي عمير في المنتقى
 فان قيل خبر الكاهلي وعادته فلا على مسح الوجه وإطلافة
 بقضاي استيعاب قلنا لا يثبت الجواز كذا لبعض مرادك فان الحكم

في المسح

على المطلق كما يبدو بالكلية وقد بالغ بعض علما أن أحدا منا على استيعاب
 يستلزم قولاً خارجاً وهو استيعاب الوجه والإلتصاف على الكفين
 فعلى القول الأول مسح الجبهة من قصاص الشعرة إلى طرف الأنف ما يليه
 وهو ما أراد من قول أبا جعفر محمد بن عيسى في المقنع وأما مسحهما بين
 حذيك إلى أسفل حاجبتك وعلى القول الثاني مسح موضع الغسل
والله وهو عدد الضربات أقوال في المسألة أقوال
 مضطربة وروايات مختلفة قال المرفقي في شرح الرسالة بالضرورة
 الملاحظة في الغسل والوضوء وهو اختيار ابن أبي عمير والاستشاد ما رواه
 أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي بصير عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن
 التيمم قال فغضب بيده الأرض ثم رفعها فففضها ثم مسح بها جبينه وكفيه
 مرة واحدة وما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن عمرو بن أبي المقدام
 عن أبي عبد الله أنه وصف التيمم فغضب بيده على الأرض ثم رفعها
 فففضها ثم مسح على جبينه وكفيه مرة واحدة وقال على ما يروى بالضرورة
 لها وهو رواية اسمعيل بن همام النخعي عن الرضا عليه السلام التيمم بـ
 الوجه وضربة للكفين ويقرب من ذلك رواية ابن مبر عن أبي
 المارد عن أبي عبد الله قال فغضب بكفك الأرض مرتين ثم ففضها
 ومسح بها وجهك وذراعيك وقال الشيخان وعلم الهدى في المصباح
 وأبو الصلاح وسلاز وأتباعهم وضربة للوضوء وضربة للغسل وهو
 جمع بين الروايات وعمل ما رواه حماد بن عمار عن زرارة عن أبي جعفر
 قال قلت كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة
 مرتين وهو المختار إنما لا يجمع بين الروايات فاخترت في بعضها
 وإما عملها بالروايات الواردة بالتفصيل إذا تفصيل فاطمعة للشرارة
 فالرجحان لها وممكن الجمع من وجه آخر أن عمل الرواية بالمسح

بين

على الوجوب والزائدة على الاستحباب فيكون عملاً بجميع الروايات وهو
 للعلماء يعني قدس الله روحه ورعا ما يشهد دأماً فضله فأما ما تقدمت
 رواية ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن علي بن مسلم من ضربات الثلاث
 للوجه ضربته وللبدين ضربتا فهو معتز وكذا ان ذهب اليه ذاهب
 متاعلي انه يمكن العمل بها على ما ذكره على الهدى **قال رحمه الله**
 فان خشي وصلى ففي الاعادة تردد وجه التردد النظر الى قول الشيخ
 في النهاية بالاعادة وهو رواية جعفر بن شاذان عن عبد الله بن
 ابي عمير عن ابن عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة
 عاتفها الليل اذ اغتسل قال يا شيخنا فاذا اصابته الجنابة في ليلة باردة
 وقد طهرت الشئ في الاستبراء في هذه الرواية من حيث ان جعفر بن شاذان
 عن عبد الله بن شاذان عن ابي شاذان رواها عن ابن شاذان وتارة رواها عن
 قال والوجه المختار لعل على من اجنب نفسه عتار الا ان في هذه الغسل
 على كل حال وفي هذا العمل ضعف المهمة الا ان ثبت ذلك بدليل آخر و
 الوجه انه لا يعيد لان التيمم في الصلاة فالصلاة تكون مع مورائها
 فلا اعادة وان قيل التيمم غير صحيح قلنا فالاداء ساقط والفرض
 خلافة فامت من منعه الرجاء يوم الجمعة قال في النهاية والمبسوط
 وابن الجنييد ما تقدم ويصلي ثم يعيد حاك الامكان وهو في رواية
 جعفر بن عيسى عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 المسند **قال رحمه الله** ولو كان في اثناء الصلوة فقلنا ان احدهما البناء
 ولو على كسبة الاحرام للشيخ في المسئلة قولان وكذا العمل الهدى قال في
 انها يتبرج ما لم يركع وبه قال الكافي والمصباح وقال في المبسوط واختلف
 لا يرجع ولو لم يكن تكبيرة الاحرام وهو حسن عمل عليه لانه شرع في الصلاة
 شراً وعاماً مبرأ به فلا خلاف لرجوعه عند ابطال العمل ما وقع في الكافي

في خلافة وشرح الرسالة والمقدمة في المصنف وابرار الخيرة وقال
 سائر يرجع ما لم يخطئ في صلاة وقراءة **قال رحمه الله** وعلم ان
 يد الميت او اجنب فيه روايتان في رواية الفيلسفي عن علي بن الحسن
 يعقل الميت وفي رواية محمد بن علي بن بعض اصحابنا يعقل الميت ويقيم
 اجنب وهذه من طوعة من رسالة قال في الاصل وعليها فتوى الشيخ
 في النهاية وقال في المبسوط ان لم يجرح لاصحابه خبير او في التخصيص
 وقال المتأخران لان جباختا فلن جاز وان تعين عليها يعقل الميت
 فكل مشغول بالمعنة الميت فله الاولوية والكف بغيره من غير
 وفيه الجنب عملاً برواية الفيلسفي **قال رحمه الله** في المأمن
 وتزكيا الشحان على النسيان قلت من صلى تيمم فحدث في أثناء
 الصلاة ووجد الماء روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عرج ثم يتوضأ
 ويبني على ما مضى من صلاته التي صلى التيمم والرواية من المشاهير في لولة
 في كتب الاخبار باسناد مختلفة واصحابها محمد بن مسلم وفيها مع حجة
 المسند في خلافه في حصول الاجماع على ان الحديث عند ابطال
 الصلاة فلهذا انزلها الشيخان على النسيان والتبريد الحسن في يد
 بالنظر **الذكر الرابع في النجاسات قال رحمه الله**
 وفي نجاسة غرق الجنب الى الخوخ غرق الجنب من اكرامه والاباء الجبال
 قال الشيخان نجاسته وقال سائر سقط غسله واجاب المسوع بخبر
 عند الشيخ بناء على مذهبه وفي فرق العجاج رواية عن فارس بن جعفر
 مشتملة على الكفاية وهو غالي ملعون وفي رواية ذهب بن وهب انه
 بلاهر وهو ايضا ضعيف مشتمل بالكذب في طبعه الى واثنى ونظرو
 الاصل وهو القلحان واقتل الغلب والارنب والافان والوزغة
 فقد نص في النهي على نجاسة كل ما لا يؤكل لحمه واستثنى في المبسوط

على
 النجاسة

ما لم يكن لتخزين منه وقال في النهاية لا يجوز استعماله وقع فيه الزرع
ومذهب شيخنا اعني الطهارة اشبه لعدم الدلالة على التنجيس **والله**
رحمه الله وفيما بلغ قارة الدرهم من الدرهم وايتان روي
عن حماد عن حماد عن محمد بن مسلم قال سألته عن الدرهم الذي يكون في الثوب
وانما في الصلوة قال لا اعادة عليه عالم يزد على مقدار الدرهم اخبروه
مذهب سائر روي رواية عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يعيد صلاة الا ان يكون مقدار الدرهم ممتعة فغسله ويعيد
الصلاة ولذا في رواية جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر
وامي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يمس الرجل الثوب وفيه
الدرهم ممتعة فاشبهه النخع وان كان قد رآه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن
ممتعة قدر الدرهم وعليه فعلى الشيخين وعلم الهدى وابناهم وقال
المتأخر الاجماع منعقد على صحة الدرهم وهو مع اختلاف فاما
لو كان ممتعة فاما في النهاية تجب الزالة لو تهاخر في الميسر ولا
فوجب الزالة احتياطاً وقال المتأخر الاظهر في المذهب الزالة
وجوبها الاحتياط للعبادة الزالة وقال سائر يجب الزالة على الاطلاق
واختار شيخنا الذي وجب متساوية رواية ابن ابي بصير وجميل بن دراج
واما المتأخر الذي ذكره الشيخ حمله فقد شرع ولا اعتناء قال
لمرجع فيه الى العادة **والله** والمولى الشيخ به
الاستحاضة والغاس قلت نسب الملاحق ليه لا نقراه به فاما ما
اخيض فقد ذكره المثلث وابناهم ومسنده رواية ابي بصير قال
لا تقاد الصلاة من لا يشبه الا درهم ابيض فان قليله وكثيره في
الثوب ان رآه وان لم يره سواء وهذه مع ضعفها من حيث هي غير
مسندة ولا في الطريق ابوسعيد شكون يميز لاصحاب موقفة

بها الجماعة، لما اتفق الاخران فلا دليل على وجوب اذا التفت قبله على حسب
دوم الجنب بل هو مذهب السجدة من يابعد وما الوجه فقلظ نجاستها
او ما من درهم الجنب والجرى السجدة السجدة او ما من درهم الجنب والجرى
عبرها في الجنب وما نفع من احواله والفاصل على حده لا يجوز ان
اجله ومتنى **والله** ومن يطرهما وصل عرما هذا
قول الشيخ في المبسوط ذكره على رواية وعلى ذلك في الخلاصة بعض
الاصحاب واشار في النهاية والخلاف والمبسوط على الاحتياط
ان يصل في كل واحد وهو المحذور اشبه بالمذهب وقال المتأخر
يصل عرمانا في المسئلة المثلث والاعتبار اما الاول على صورة
الشمس والمسلح الى الحرم عليه السلام في جود عدد وان اصاب
احدهما لم يرد راحا هو وخاء فوهما وليس غيرة ما لم يصغ قال
يصل فيهما معهما خلافاً من المثلثات فلا اعتبار عليهما لا ما تفرقا
عن المعاصرة واما الاعتبار فان صحة الصلوة وشروطها
المورد مع الاكابر وهذا الاكابر حاصل فلا صلوة مع عترة والمقال
مسلماناً واشهد المتأخر بطلان الاحتياط وان الموردة في افعال
لواستقرارها لا متأخر اعني ولو في الصلوة واجبة وبه يقع
الصلوة عليه فلا تنقض على ما لم يعبده وان هذا المصلي هو تنقض
افتتاح صلوة بجاسة التوسد القطع حصول الطهارة والثوب
واجب عنه فلا يجوز لقوله في الصلاة واجبات عن ذلك
اتخذ الاحتياط بل الاحتياط في الايمان فيهما ووظاه وعز المان
انما نسلم اطرافاً هو بالمقارنة في الشريعة فان الزيادة يجوز
فقدما في حصوله على حوال الخول واما النصيب وصورة الكسوف
فرواه من اول في حجة ورواه في كسوف يوم الغرة والزيادة صورة

[illegible]

الله فاصابك فبرد نقطه من البول ففسي عليه وصلى فيه فحجاب
 ما يصفونه انه بعد بعد الصلوة في يومها وما كان وقتها الا اعاده وقا
 الرواية ان قوله الضيق المرفوع من الحيات والكلاب واليه غير ما علم من
باب رحمه الله ولولم تعلم وخرج الوقت فلا قضاء ولا قضاء مع بقا
 الوقت فيه مولا في استبها بالاعاد فلهذا بعد من رفع الوقت
 لا خلاف فيما ذكره وما مع بقا الوقت فلهذا لم يرفع المصير والسر
 في ان ينظر في الساعات من النهار ما لا يعبد وعليه المنادى وبالك
 في ان الجبابرة في انهم بعدوا الاول اعظم فاشبه من حيث انه صابغ
 ما هو زاهوا والدم اسماه تعصبي الحرام اذ كان عليه ما رواه ابو بصير عن
 عبد الله عليه السلام قال ما لي بصل في ان تؤيد جنازة او تحمي عن صلواته
 ثم علم قال قد مضت صلواته فادع عليه **باب رحمه الله** والموتية الصبي
 الجنازة تعسفه في اليوم مائة مرة من المسيلة اذا اصاب الموتية ميتا
 بول الحول وكثير في غسله مرة في كل يوم وبليله اذا لم يكن لها غير ذلك
 والجليل في البول بعد ان لا تدفع عنه ثوبا من الكبرج المني وموله
 في اليوم انصار على ملوك الدنيا يعني ارواه مسك عن علي بن يقطين
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ليس لها الا ملبس ولها عرود من ليف
 تصنع اليك في كل يوم مرة وكان ذكر في اليوم يعني في كل الليل
 والعرف في كل شاة والسفيل في ان يلعونها ان تصنع الرواية
 لقوله النضر والفتح عليه الشجر في الكفا والمبسط والبيان
باب رحمه الله التاسع مله على من ظهر في ثوبه القاء وصل عراف
 ولو بعد ما وصل فيه وفي الكف عان مولا في انهما كانا في الكف
 السجدة في ثوبه الصبي في يومه عار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ما لي بصل ليس معي الا ثوب لا اخل الصلوة فيه ولا بخار ما يغسله

[illegible]

أن الأحكام الشرعية جميعها مثبتة بشهادة شاذة من غير أن تكون مستثنى من ذلك ولا دليل
 حاد ورواية الحسن بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن عبد الله عليه السلام قال يقول
 لا يجوز رؤية المال إلا في النكاح والمهر والدية وغيرهما من الروايات في
 مخالفا ورواية يونس لا تصلح معارضة لهذه فإن بعض رجالها مجهول وفي
 بعضهم **قال** ولا اعتبار بأحد ولا بالأكثر ولا بالخبوة
 بعد الشك ولا بالتطوق ولا بغيره أيام من هذا المأجبة أقول
 الجرد واستفاد من جواب المتعذر ويعرف كعبته من الزجر وصحته ظني وهذا
 لا يغيره وإما العذر وهو القول بأن شهر رمضان لا ينقص عن شوال
 أيام فقل هذا يقتضي أن التوراة إلى رمضان فيمنع على الماضي مع الاستثناء و
 يحسب شهر تاما ومثرا إنا قصا فاختص فيه الروايات والفتوى فذهب
 الشيخ المصنف والتهذيب والاستبصار والمفصلة إلى الحقيقة والرسالة القولية
 إلى المتعذر اعتبار به وهو خياره وإن كان عن عبد الله بن حبيب عن علي بن الحسن
 مسلم عن أحمد بن أبي حنيفة وأحمد بن عبد الله عليه السلام قال شهر رمضان
 يصيب ما يصيب الشهر من النقصان وخياره على من حضر يار عن المفضل
 عن أبي الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أرايت هذا النقص
 وإذا أرايت ما ظلمت للراية إذا كان الشهر تسعة وعشرين يوما قضى
 ذلك اليوم قال لا إلا أن شهركم ليلة عذول فإن شهدوا أنتم زوالها
 قبل ذلك فاقضوا ذلك اليوم وشاهدوا رواية رقاعة عن أبي عبد الله عليه السلام
 قولون شهر رمضان تسعة وعشرين يوما ويكون نقصان يصيبه ما يصيب
 الشهر من النقصان وبه روايات كثيرة واقعة على هذا وعليه إجماع

الشيخ وهو المنعقد عليه الحال اليوم بصرفه الاعتبار وذهب للمفسر
 في تحصيله الى اعتباره وعليه اصحاب الحديث وكذا محمد بن علي
 ابن بابويه في المنع ومن لا يخصص فيه ولم يذكروا رواية
 اما محتملة واما مطعون فيها وقدر بين ذلك الشيخ في الاستبعاد
 عن اراده وقف عليه ولنذكر بعضا روى حريفة بن منصور
 عن معاذ بن كثير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الناس
 يقولون ان رسول الله صلى الله عليه واله صام تسعة وعشرين
 اكثر مما صام ثلثين فقال حذروا ما صام رسول الله صلى الله عليه
 واله الى ان قال من ثلثين ولا ينقص من خلق الله
 السموات من ثلثين يوما وليلة وروى ايضا حريفة بن منصور عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال صام ثلثين يوما لا ينقص ابرار وروى سهل بن
 زياد عن محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان الله عز وجل خلق الدنيا سنة ايام ثم اختر لها من ايام
 السنة والسنة ثلثمائة واربعة وخمسون يوما شعبان لا ينقص ابرار
 وشور رمضان لا ينقص والله ابرار روى الاولي لبيد بن بابويه في
 الاخير الكليسي وطلع الشيخ فيها ان حديثي حريفة ما وجد في
 كتابه وهو كتاب مشهور وايضا روى هو تارة بواسطة وسارة
 بلا واسطة وتارة سفي به من عند نفسه وهو امانة الضعيف وايضا
 سهل بن زياد ممدوح فيه وهي نسخة على ان قوله لا ينقص ابرار
 لا ينقص الا الله لا يكون ابرار قطا وهو لا يملك ان يكون حينئذ ناقصا

وجنا دائما كما اعتبار الغيبة بعد الشفق والتطويق فهو
 في رواية حماد بن عيسى عن اسمعيل بن اخرجي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليلة واما غاب
 بعد الشفق فهو ليلتين ورواية محمد بن سراج عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا تطوَّق الهلال فهو ليلتين واذا رآه طائر
 راسه فهو ثلث وعلمها فتوى ابن بابويه وقال الشيخ في الاستبعاد انما
 يعتبر لو كانت في السماء ليلة واحدة وقال في المبسوط ولا اعتبار
 به مطلقا وعليه اكثر من واما اعتبار عشرين ايام فيه واثنان
 اربعة ما عن ابي بصير ومحمد بن ابي عمير عن عمر بن الزعفراني قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام ان السماء تطبق علينا العراق اليوم واليومين
 فاني يوم نضوم قال انظر اليوم الذي هممت من السنة الطامية وصموم
 منه ومثله رواه سهل بن زياد عن منصور بن عبد القيس عن ابي بصير
 الاحول عن محمد بن الزعفراني وفيها ضعف قال الاولي مسند
 رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن بعض اصحابه رجلا
 فبعثه وكذا الثالثة فان سهل طعن على ان الزعفراني مجهول الحال
 والشيخ بعد انهما في المبسوط اذا كانت شهر والسنة الطامية
 معتمة كلها والاولي لا اعتراض وسنقد التلخيص حريفة
 شحا وجمعا بيننا على اعتبار الغد وقدر بيننا ضعفه
قال والله ولو زال السبب قبل التروال ولم
 يتناول امسك الواجب واجزاه ربه بالتسبب السفر والمرضى

وبرأ عليه قوله والحق من المرض والاقامة دلالة التزامية
والله المرض اذا استمر به الى رمضان آخر
سقط القضاء على الاظهر ويصدق عن الثاني لكل يوم عليه
اقول المرض لا يخلو اما ان يستمره المرض الى رمضان
اخر او يبرأ فان كان الأول فالشيخ وابا يابويه بسقط القضاء
وعليه الكفارة ثم في قال الشيخ هذا مع التعذر من دفع
التعذر عنه بسقط ولا قضاء قال ابا يابويه مع تغير التفصيل
وذهب المتأخر الى وهو القضاء بسنة لا بقوله تعالى ومن
كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وما قاله الأولون
روايات كثيرة تصح ان يخص بها عموم القرآن خصوصا رواه
الحصلي بن راشد عن ابن ابي عمير عن عبد عن زرارة عن ابي
جعفر عليه السلام المرض بغير قيد ركه شهر رمضان اخر قال
يصدق عن الأول ويصدق الثاني وان كان صحيح بينهما ولم يصح
حتى دركه شهر رمضان اخر صامها جميعا ويصدق عن الأول
وروي مثله عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير ومنها
مسارواه احمس بن جابر عن القاسم بن محمد عن علي بن
اي نضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مرض الرجل
بين رمضان الى رمضان اخر ثم صح فامام عليه لكل يوم او طهر
فيه قدرية طعام وهو من كل مسكين وان صح فيما بين رمضانين
فامام عليه ان يقضى الصيام ومنه ما رواه حماد بن عيسى

عن محمد بن يوسف عنهما قال قال فان كان لم يزل مريضا حتى ادركه
شهر رمضان اخر صام الذي ادركه وصدق عن الأول والآخر يوم
مدا على مسكين وليس عليه قضاء واذا تعذر هذا فليصم ما زاد
على رمضانين كذلك قال الشيخ نعم وقال ابا يابويه لا يسقط القضاء
الا في الأول وما الثاني وهو ان يبرأ المريض منبغى الا في ما دون
ما انقضت فان واني حتى لحقه رمضان اخر يقضى بعده وعليه الكفارة
نعم لو كان عازما على القضاء فلا كفارة **والله**
يقضى عن الميت الكبير ولو ما تركه من صيام المرض وغيره مما تمكن
من قضائه ولم يقضه اعلم ان من توفي وقاته صام شهر رمضان
لا يحكي حاله اما ان يتمكن من القضاء ولم يفعل الا ولم يتمكن فان
كان الأول يقضى عنه التوى اي التبر والاول المذكور وقال ابا يابويه
قال لم يكن الذي خور من النساء والاول الاظهر عمه كما روته علي بن
احكام عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام
قال سألته عن رجل ادركه شهر رمضان وهو مريض فتوفي قبل
ان يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبرأ ثم
توفي قبل ان يقضى فيه رواه ياقاخر وعليها فتوى الشيخ وابا
عنه اجل والمبسوط والمفيد في كتاب الأركان في
رواية طريق بن صالح عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا صام الرجل رمضان فلم يزل مريضا حتى يموت
فليس عليه شيء فان صح ثم لم يزل حتى يموت ففكان له ما

صدق عنه فان لم يكن له مال صدق عنه وليه وشكته رواية
الوشائ عن ابيان بن عثمان عن ابي مسهر الا ان فيها قال لم يكن
له مال يصوم عنه وليه وشكته رواية الوشائ ضعف وعليها فتوى علم الهدى
في النهاية ان وجب عليه صيام شهر من ثمانية وعشرين صدق عنه
عن شهر ويقضى عنه بنية شهر او قال المأثور هنا ان الشهرين ان
كانا نذرا وجب على الوالي الايتان هما صوما لا غير وان كانا
لحقا صحية فالوحي مخير ان شاء صام وان شاء ائتم وعرفه
قبل القضية وهو شبه وان كان الثاني وهو ان لم يمتنع عن
القضاء لا يجب على الوالي القضاء عنه لعدم استقراره في ذمة
الميت الا ان السفر فان الشيخ ذهب في التذرية الى وجوب القضاء
على كل حال مستدركا ما روي عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
عليه السلام في الرجل يسافر شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه
واخباره شيخنا الشرايع مستطابها ولا شبهة عدم الوجوب
للسقوط اذا عدم تعلق القضاء وهو اختياره في النهاية
والنابوية في المقتنع والرسالة واذا ثبت هذا ان يقضى
عن المتك كما في الرجال قال الشيخ واصله نعم وقال المأثور
لا يظن الا ان القضاء عن الغير خلاف مقتضى الأصل عمدا
به في الرجال لا اجماع ومنه غيرهم باق على اصله وشكنا
فيه تردد موجب اعتبار فتوى الشيخ والنظر الى ان العدة
المقتضية للقضاء قائمة في المهر فتن ومنه هذا نزاع فيا هو

اختيارا لما في فتوى والتردد ضعيف وعن لوقنا عماله الشيخ
لا يقتصر على السفر خاصة عمدا ما رواه علي بن اسباط عن
علاء عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في
شهر رمضان او طهشت فانت قبل ان يخرج رمضان هل يقضى
عنها قال اما الطهشت والمرض فلا واما السفر فنعم **قال**
سبحه الله اذا كان الاثر ان شي فلا قضاء وقيل يقضى
من التركة القائل هذا هو الشيخ في المبسوط ولست احقق
من لم ينفذه وعظم انتم شككروا في طريقه من ابي عن ابي
منهم وقد مضى **قال** **سبحه الله** من فسد الحجة
حتى خرج الشهر فالمرور قضاء الصلاة والصوم والأشبه
قضاء الصلاة حسب هذه رواها

وعليها فتوى الشيخ في المبسوط
والوجه صحة الصوم لأن الطهارة ليست شرطا فيه عمدا والصلاة
قال **سبحه الله** وقيل لا فان في اشهر احرم يصوم شهرين منها
وان دخل فيها العدة واما يوم العتق لم يروى في هذه رواية
ان يارب عن ابن محبوب عن علي بن ابي ربيعة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في رجل قتل خطأ اشهر احرم قال يعلق عليه العدة وعليه من
رقبة او صيام شهرين من ثمانية وعشرين فانه يبرأ من هذا

قال وما هو فكلت يوم العيد واما التشريق فانه يوم فائده
لزمه واختار طائفة الاستصار اذا هما ان التشرع الموضع
على من صامها يستدعي الا على من اوجب على نفسه ثمرين متابعين
فيخرج منها العيد ان وغير ذلك فمنا لا نه اوجب على نفسه
وامتنى عليه في المسوط ومن سهد طعن والظاهر في فتاوى
الاصحاب عموم المنع عما ياتى في روايات منها ما رواه الزهرى
عن علي بن الحسين في خبر طويل قال واذا الصوم احرام
فصيام يوم الفطر ويوم الاضحية وكنته ايام من الشان وفي رواية
محمية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصيام
ايام التشريق قال اما لا مصادر فلا من به واما المتأخر
قال **في الله** والوصال وهو ان يجعل عشاء
كحوى اقول فتر الصوم الوصال تفسير من فشره اطيعه
في المقتضه والشيخ في كتاب الصوم من المسوط والنهاية ما ذكره
وامر ظله وقال في كتاب التكاثر من المسوط هو ان الصوم يومين
من غير افطار بينهما ليكروا اختياره المتأخر **قال**
في الله ويستطيع قصر الصوم فيبيت النية
للأصحاب المسئلة اقول قال الشيخ التبييت شرط في الافطار
ومع عدم يلزمه صوم اليوم مستد لا قوله تعالى ثم اموا الصيام
4 الليل واستاد الى رواية علي بن فطين عن ابي الحسن موسى قال اذا
جئت نفسك في الليل فافطر او فطر من منزله وان لم تحرق من

الليلة اتم صومه او في طريقا على من احسن فضاله الى
رواية ابي بصير قال اذا فرغت بعد طلوع الفجر ولم تنو التشرع
الليل فاتم الصلوة واعتد به وهي غير مستدة وغير ذلك من
الروايات وفي الموضع الا ان بعضها يؤيد بعضها وقال المفيد لو
خرج قبل الزوال لم يدره الافطار ومستند رواية الجلي عن ابي عبد
الله عليه السلام قال ان خرج قبل ان يتوسط النهار فليفطر
وليصوم ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليصوم صومه وهو صحيح
السند وقال علي بن بابويه في الرسالة وعلم الهدى فطر
وجوبا ولو خرج نية يوم وقال ابنه في المقتض لمقالة المفيد
محل مقالة ابيه رواية وهي عن علي بن الحسن بن فضال عن ابي بكر
عن عبد الله بن علي بن ابي السامية عن رجل عن زيد السعدي عن ابي
عبد الله ان فطر ان يغيب الشمس فليد وهي ضعيفة وغير
مستدة والمتأخر متردد فتارة عن قول المفيد وبقي به
وتارة بقوى قول علي بن بابويه ويذهب اليه متمسكا بقوله
تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
وهو اشد ومذهب الشيخ الظاهر وهو اختيار شيخنا
في الشرايع على ان في الاستدلال بقوله تعالى ثم اموا الصيام
الى الليل فعفا لانه خطاب للصائمين والمدة في محل التراجع
اثبات الصوم فلا يصح الاستدلال به مذكرا للمصاهرة وفي الروايات
بعضها ان في المسئلة خلاف الروايات معارضة بعضها

بعض فالتمسك بالآية الأولى **قال** **رحم الله الشيخ**
والشيخ إذا عجز القدر على كل يوم من طعام وقيل
لا يجب عليها مع العجز ويصدق أن مع المسقة لا أخيره
أقول العاجز عن الصيام ثلثة أصاح الشيخ والشيخ
ولا يخلوا حالهما من ثلثة إما الطاقة مع عدم المسقة أو القدرة
مع المسقة أو العجز أصلا ففي الأول لا عجز ولا ثلث يفتقر
وسبق عن كل يوم من طعام وفي الثالث يفتقر ولا شيء عليه
هذا التقسيم يظهر من كلام المفيد والمرضى وسائر المتأخرين
وهو تمسك بأن العجز الكلي يستلزم للفرض فلا كفارة لأنه لا يجوز
على من غاب بالثقل الذي يتعلق بالكفارة به فأمّا الشيخ
وابن أبي عمير في المقنع قالوا لا واسطة بين العجز والطاقة
فيح الطاقة يصوم ولا شيء إلا طاع ومع العجز يفتقر
يلغوه وهو المختار وعملا بما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن
إبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن رجل كبير يفتقر عن صوم شهر رمضان فقال
يصدق ما يجوز عنه طعام مكين لكل يوم وما رواه عبد الملك
ابن عتبة الهاشمي قال سألته عن رجل كبير والشيخ الكبير والعجز
الذي يفتقر عن الصوم شهر رمضان قال يصدق لكل يوم
لا من خبطة وقال في التهذيب ما يصدق بسقوط الكفارة حرسا
فمن ادعى ذلك عليه الزيد الصف الثاني الثاني الذي هو العفاش

وهو اما الذي روي شفاؤه أولا فان كان الأول قال الشيخ
في الجمل والمبسوط يفتقر إلى كفارة من الكفارة أشك
من ثلثه لأنه مرض من الصوم من المرض يفتقر إلى الكفارة
ولأن الأصل كفاة الذرة وقال في النهاية وابن أبي عمير في
المقنع من حقه للطعام ولا قدر على الصوم يكفر ولا قضاء
عليه وهو ما رواه الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم
قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الشيخ الكبير والذي به
الوطاش لا يخرج عليها أن يفتقر شهر رمضان وسبعة عشر
واحد منها كل يوم من طعام ولا قضاء عليها فان لم يقدرا
فلا شيء عليها وقال المفيد والمرضى يفتقر إلى كفارة أو عليه
المقنع وهو أشبه وأما الثاني يكفر ويسقط القضاء
ضرورة وعليه اتفاق الكتاب الصنف الثالث
سائر المرضى وعليهم القضاء بالكفارة فاما إذا كان المقرب
والمرضى القليل الذي إذا خاف على ولدهما تفطرا أو
تقصيرا ولا كفارة ويظهر من كلام سائر سقوط القضاء
والكفارة وكذا يقول في ذي العفاش الذي لا يبرح
شفاؤه والعل على الأول **كتاب الاعتكاف**

قال **رحم الله** والمكان هو مسجد
جامع وقيل لا يصح إلا في أحد المساجد الأربعة القول الأول
المفيد وهو رواية عن الحسن بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام

ابيه قال لم يفتك في المسجدين جميعا ورواية يحيى بن
العلاء الزاذلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الا في
الآن مسجد جماعة وهو ابيه والقول الثاني للشيخ وعلم القدر
واشي يا بويه الا ان علي بن بابويه جعل موضع جامع البصرة
مسجدا لم يترجأ به محمد جعله حاشا والمستر روايات
منها ما رواه ابن محبوب عن محمد بن زبير قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف مسجد او في بعض
مساجدها فقال لا اعتكافا ولا في مسجد جماعة قد صلى فيه
امام عند صلاة جماعة ولا بأس ان يعتكف في مسجد الكوفة و
مسجد المدينة ومسجد مكة ورواية علي بن الحسن في فضل الخبر
ابن محبوب عن محمد بن زبير ومسجد البصرة وقال ابن ابي عمير في
التمثيل يصح في المساجد كلها وافضلها المسجد الحرام ومسجد الرسول
ومسجد الكوفة ومسجد الجهاد في سائر الامصار متمسكا بقوله
ولا تباشروهن وانتم عافوا في المساجد وجملة الروايات
الواردة بالتنجيس على الافقية والتمسك على مذهب الشيخ
والاحتساب مذهب المعيد وعليه شيخنا دام ظله لنيل
وجوه الاول الروايات منها ما ذكرناه ومنها ما رواه احمد بن محمد بن
داود بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن علقم يقول لا ارى
المسجد الا في الجنة المسجد الحرام ومسجد الرسول و مسجد جامع و
شكركم رواه ابو الصالح الثاني عن ابي عبد الله عليه السلام عن

الامام وذهب المفسر والمبني وسائر اهل الصلاح والمشاخنة
الى ان ابا العبد نفسه وبه عدة روايات منها ما رواه امان بن عثمان
عن ابي العباس عن ابي عبد الله قال لا في الجوز في الجمعة سعد بن محمد
الزمان ومنها ما رواه صفوان عن منصور بن ابي عبد الله قال سمعت
القوم يوم الجمعة اذا كانوا في الجمعة فاذا دخلوا المسجد قالوا
لهم وروى ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال قال ابو جعفر عليه السلام يقول
لا يكون الجمعة والخطبة وصلوه والعصر على اقل خمسة اخط الامام واربعه
وجمل السجود صاحب الرواية هذه الروايات على الاستصحاب عما فيها
وهو لا يفتك في ذلك يقوم المستحب مقام الواجب اعني الظاهر فالادب
العمل بطاوعه وبالعدول عن الذي يترجى للضرورة **والله**
رحم الله ونحوه في الاول عهد الله والناس عليه الى الحسن
قلت اصلها العبادات في نفسه الخطبة في النهاية بقاها من
حفظه لغير الله في خطبته واصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعوا
لله المسلمين في عواضله المسمى من المؤمنين وعظوه وحرروا
على الخلد في المصباح بحمد الله في الاول في تحفته وبني عليه ولست في
لمحمد صلى الله عليه واله بالرحمة والرحمة بالقرآن وعظوه في التامه لخير
والاستغفار والصلوة على النبي واله عليه وعلهم الله وروى الامامة
المسلمين في نفسه والمؤمنين والذين ظهروا في الجاهلية وما كانوا
وما فقلة سحفا دام ظله **والله** في قوله
الفصل بينهما الجاهل في رد لخطبه الواجب ان ترد منه دام ظله
وقام الاصحاح بالعلل الواجب وايضا الخطبتان والجهتان فيتميز لهما
بالجلسة فالجلسة والجلسة لا يقال فيحصل الخمسة في غير ذلك لا يقول
بكونه في غير ما ذكره ووجه ذكره كانه لعدم وقوعه على دليل

مفتوح به وبكسر ان يقال اضاح طبع النبي صلى الله عليه وآله
 ويطرس منها وفعله ما زال للجل فوجب الاحتياط به **قال**
رحمه الله ولا يشترط فيها الطهارة لعدم اشتراط الطهارة
 خلاف المستحسن في الخلاف وموضع من المبسوط فانه يشترط فيهما
 ومثله طريقة الاحتياط فخصب لا لليقين بعينه اصله وهو
 اختيار المتأخرين وشحن دام ظله وهو اشد احتياجا من الوجه
 المتشدد بل خالفه حنبلته اكره ان يقال ان حط
 النبي صلى الله عليه وآله ما لا يظهر افعله انما ان الجمل
 تحجب وجوب المصير اليه اما الاول فيلزم خلاف ان الخطبة
 مع الطهارة افضل من الاصل فيكون كذا في فضل المأواه
 منه واما الثاني فقد ثبت ذلك في اصول الفقهاء
قال رحمه الله وفيه روايات ائمة
 قبل الزوال يرواها اشبه بها احوال ما وردت من الروايات
 احوال ما ذكره الشرح في التهذيب عن الحسن بن عبيد
 عن النضر بن سائر عن عبد الله بن سنان عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب
 الجمعة حين يزل الشمس في شراذم خطبته فيقول
 الاول فيقول

هو هو

حين ياتهم بالبين الشمس فيقول نعم والبقا اية صحبه حقه به اخره الى
 يطالبه فيمنعها وعليها تنويعا للشيء وقال المتأخر اجوز
 الاعتدال حول الوقت فانه مقتضى اجزالي المذهب والظاهر
 فلو لم المصير اليه فيه ضعف لا يمنع وجوبه اصله في ذلك
 اية الباب ثبوت الاذان في الايام الاخرى من مقتضى على الوقت
 فلا يلزم من ثبوته في موضع الاطرد ولا وليس للنظر في الموقفات والقدرات
 الشرعية مدخل فيكون يكون علة اذا ذكر المتأخران علم التاكي
 قال بحال في المصباح وانا اعتبر به فما وقعت عليه والما
 فلا يخط فانما رواه المنع وان لم يصرح به ما رواه جرجان
 عن ابي جعفر فقال الاذان وامامة جعفر في الامامة احسن الاذان
 بمصعد المنبر بخطبه في الفصل الثامن ما دام الامر على المنبر **قال**
رحمه الله في المصفاة الى الخطبة فيسجد وجب وكذا الخلافة
 في تحريم السلام مع القوم بالوجوب المشي في التهاية
 وقال في المبسوط مستحب وليس بواجب وكذا الصلوات
 قال في الخلافة والتهاية بالتحريم مستند روايه محمد بن مسلم عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي
 ان يكلم حتى يصرخ الامام من خطبته وعن ابي بصير عن النبي
 عليه السلام قال اذا قلت لصاحب الوقت والامام يخطب يوم الجمعة

فقد لغوت وعليه المشافرة بالانقراض وفي موضع من الخلاف والمبني
 انك بكرة وليس بحامد ومما يشبهه في القول له **قال**
رحم الله المذاهب الثلاثة بدعة وبسببكم هذه القولان للشيخ قال
 في الخلاف انك بدعة وفي المبسوط انك محسنة ومما يشبهه بالاذان
 الثالث باعتبار دفعه ويحيى ثالثا باعتبار ايقاعه بعد الاذان
 الاول وتبيل الامامة والقول بانك بدعة اقرب اعتقادا
 على رواية حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه قال المذاهب الثلاثة
 يوم الجمعة بدعة وانك غير مشروع قبل ابدعة عثمان وبسبب
 معاوية **ف** في مجمع الاستجاب روجه لو صلى الجمعة في العترة
 لو صلى الظهر قال الشيخ نعم واخبره شيخنا داود طه وقال
 المفيد وان السراج والمشافرة لا يلبون ذلك ويقسمون
قال **رحم الله** عمر البتة بعد الازدراء لو باع انعقد
 ذهب الشيخ في الخلاف الى ان البتة لا ينعقد لانك منتهى عنه
 والنهي ذلك على فساد ركني في المبسوط عن بعض اصحاب الاعتقاد
 وقال ابو حنيفة انه لا ينعقد ويحسن لو سلم ان النهي بذلك
 على فساد النهي عنه في العاسلات وعند شيخنا رحمه الله
 منع دنا على منعه ذلك **قال** **رحم الله**
 اذ لم يكن الهام موجودا لم يكن الاجتماع والحطمان استحب
 الجمعه ومنعه فمذهب الشيخ في النجاسة الى الاستجاب

منعه انما هو الظاهر من كمال المرافضة في بعض ما يلهو الخلفاء
 وعليه المشافرة ومما يشبهه **قال** **رحم الله** لولا ان مع الامام في ذلك منعه
 اجاب الى اخره قلت شئ مع بعد الزكاة عن الشجر مع الامام لم يكن
 منه ما احب عليه ان يستدنا وياخذ الحق بالامام في الشاذية وتم معه وهل
 اذا توب بالشجر اذ انك الشاذية بطلت القول فان في النجاسة مع وعليه الامام
 والاحارة المشافرة كانت نظرا الى ان زكاة الشجر من قبله
 ومحسنه لك في ذلك لانك المرافضة في الجاهل في زكاة الشجر
 ناويها في الاول وتم للقلوب وموسى رواية حفص عن جعفر عن ابيه
 عليه السلام وفي رواية ضعيفة استدل الشيخ بالاجماع ولم يبين
قال **رحم الله** سني الجمعة باعشر من ركعة قلت اخبرني
 الشيخ انما قلنا الجمعة فان الشيطان لم يفتد بها كلها على الزوال
 افضل ومضى رواية علي بن ابي طالب عن ابي الحسن عليه السلام اخباره المشافرة
 وشيخنا رحمه الله وهو قوي لا تخشى الغشور لاجل انك المرافضة
 بيت عند البساط التمسى ركن عند ارتفاعك وكفى الزكاة
 لغة الظهيرة هو في رواية محمد بن ابي نصر عن ابي عبد الله ومنه ما فيها
 سهل من زكاة اخبر عن اخيه محمد بن ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام انك
 ابن ابي غنيم اذا نكح الشمس في اربع عشرة سنة بعد الجمعة
 وموسى من قول المرافضة وقال ابن ابي عمير لا خير في كلها الى العبد
 الزكاة افضل من رواية روجه في رواية منعه من صاحب
 قلت واذا الخفاف الزايات والافواك فالجامع هو التخيير

والأصل مذهب الشيخ لأنه أكثر الروايات وظهور **قال رحمه الله**
وسجدت الجهر جمعاً وظهوراً خلف الروايات أن الجهر سجدت
في طهور يوم الجمعة أو في صلاة أو في غير ذلك إلى غير ذلك من الجليليات
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفسادة يوم الجمعة إذا صلى وحده
أربعاً اجهر بالصلاة قال نعم ومثله في رواية حماد بن عثمان
عن عسوان الجلي في رواية محمد بن مسلم جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام
وعليه ما تنويع الشيخ في ورعيه إلى غير ذلك من جليليات
أبا عبد الله عليه السلام عن اجتماع يوم الجمعة في السفر لا يصح
كما يصح في غير يوم الجمعة في الطهيرة بجمعة أو بغيرها إذا كان
خطبه ومثله في رواية محمد بن مسلم وحملنا الشيخ على حال
الغيبة الأولى أن مع تعارض الروايات لم يصرح بالاحتياط في الاحتياط
وعدم الماذن وإنما إذا اختلف من المسجدة والمخطرة فالاحتياط
الخطير يحصل للاتباع على التقديرين وهو اختيارنا لما أخرجه في
سجدة كرم رحمه الله وإن ذهبنا إلى أن الاحتياط في سجدة
والراضي بسجدة واحدة فالرواية في **صلوة العيد** **قال رحمه الله**
ويجوز ركعتان بجمعة الأولى ثم إلى آخره قلت في سجدة
الكسرات ما رواه أنان في يوم من أيامه عن علي بن حمزة عن أبي عبد الله
في صلاة العيد قال تكبيران ثم تكبيران ثم تكبيران ثم تكبيران
كل تكبيرتين ثم تكبيرة السابعة وكعباً ثم سجدة ثم يقوم في الثانية

فيصلي ثم يكبر أربعاً وكعباً ثم يكبر أربعاً ثم يكبر أربعاً ثم يكبر أربعاً
عليه السلام قال التكبيرات الأضحية اثنتان عشرة بكسرة في الأولى واحدة
ثم تسعة ثم يكبر بعد ذلك خمس تكبيرات والسابعة وكعباً
ثم يقوم إلى الثانية فيصلي ثم يكبر أربعاً ثم يكبر أربعاً ثم يكبر أربعاً
ومثله في رواية لعقوب بن زبطين عن أبي عبد الله عليه السلام وعنه ما هو في
الأعلى في باب في رسالة فائدة ذهب إلى تقديم التكبيرات على القراءة
ومستند ما رواه الحسين بن سعيد عن القمي عن سويد عن أبي عبد الله
أن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال التكبير في العيد في الأولى
سبع تكبيرات قبل الصلاة وفي الأخيرة ثم يكبر بعد القراءة
وعنه ما رواه محمد بن سعدان عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في ذلك
لم يصرح به فيسجد ذلك من الروايات لكن في الاحتياط ومن ذلك العهد
عن أصحابنا على الأول **قال رحمه الله** وقلت مع كل تكبيرتين
بالمرسوم فربما بالمرسوم إشارة إلى الدعاء الذي رسمه إمامنا العبد
ولم يكره في الركعتين قال الشيخ في نسخة وقال العبد ما في كتابه عليه
علم الخدي في المصباح وابن بابويه في المنهاج ومثله في المطالع في العيد
لنوم إلى الركعة الثانية بالتكبير من غير دعاء كما هو مذهبنا وجعله
من اثني عشر وبدرواقته والشيخ في نوم إلى الثانية بالدعاء من غير
تكبير وموافقاً في الروايات في علي مذهبنا في العيد الزائد
فإن في الأولى وثلاث في الأخيرة وعلى مذهب الشيخ تسعة

فمنه الاول واربع في النجوة وحسب الكيسرات الفتن **قال**
والكيسر في الغيب اربع صلوات اولها المغرب واخرها
العيد ذهب الى ذلك الشيخان وعلم المريد وانما عجم ووجه
روايه فقلت من حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
ابن بابويه عقيب سق صلوات اولها المغرب واخرها العصر
العيد والخمس على الزل وهل هو واجب فالمرحى فعم فيه وفي الماضي
مسند ابنه قوله تعالى راحوا الله في ايام رحمة ودرجات
الاصحاب على الاستجاب وفيه روايات وهو اختياره
قال رحمه الله التكبير الزايد واجب ولا يشترط الاستجاب
وكذا المنوت قلت انما التكبير الظاهر من كلام الاصحاب
والفاظ الروايات الوجوب ووجه الاستجاب وهو مندوب
رحمه الله عدم وقوعه على الذليل للغير للوجوب ولو اضيف لظاهر
الروايات لكان حثا وانما المنوت فقال علم المريد في اخبار
انه واجب وقال الشيخ في الخلاف وابن بابويه بالاستجاب
وهو مندوب للوجوب بتعين المرسوم واجب قال الشيخ والمرحى
في المصاح وانه بابويه في رسالته لا وعليه السائر ويطهر من كلام
المفسر الوجوب والاستجاب اشبه ولما اقرارة فقال المفسر
والمرحى هو ان لا يجرى الشمس ويحيط في الثانية الحرة والعامة
وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفيه رواية ابن ابي عمير

وخاله عن جيل من جيل عبد الله عليه السلام قال ان لا يغفل العاكس عن ابن بابويه رحمه الله
في الركن الغاشية وفي الثانية الاعلى وقال الشيخ في النهاية في المصباح
ابن بابويه في المصباح ومن اعرفه في الثانية كذا يدور في الاول
الاعلى وفي الثانية الشمس وحسب طوره وفي رواية ابن ابي عمير عن ابي
ابيجي عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
التكسوف **والسنة** وفيه رواية بحسب الاخبار والتمثيل
رواه حماد عن مسلم ورواه حماد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
التي كون هل تلي لها انما ذلك الحاد وفي التمام في طلبة اذ رجع
فصلها صولة الكسوف حتى سكن ذكرها الشيخ في الخلاف وابن بابويه
من اعرفه في الثانية وعلم المريد في الثانية وقال في الثانية
والمصباح وانه ابن بابويه في الثانية وفي المصباح في الثانية
للكسوف والاول والآخر المظلمة وعليه الثاني في الثانية
وان لا يغفل العاكس عن ابن بابويه في الثانية **قال رحمه الله**
ويعني لو علم اهل ارضي وكذا الاخير في الثانية على الرعدايت
قلت اذا انكف الشمس او القمر غلظا ان حشر في الثانية كذا لم
نما في عجب قضاؤه على حاله علمه اذ انما هو عجب النسل
مع العذبات المندوب والشيخ ورواه ابو الصلاح في ابواب الكسوف
وهو رواية الحسن ابن محمد عن حماد عن حماد عن حماد عن حماد
عليه السلام اذا انكف الشمس فاستنظروا الرجل فكل ان اصاب في الثانية



عن عبد الله بن قيس الخثعمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما العلم بانكاف القصر فليس عليه
الاختصاص في غير ذلك منى مقطوعة وقال الشيخان وسلك
في ابواب اشغال المسئلة مستحب وهو شبه وحكي المار
عن الشيخين الوجوب والاحتياط من سلك على الإطلاق
والاحسان والحاشية قدسهم والثاني وهو ان لم يحسنوا القصر
كذلك فلا يخلو لما اخل به عامدا او لا فلهذا لم يرد في القصة على الثاني
اما ان يكون ناسيا او جاهلا فلا ينافي مع العشاء على هذا المذهب
وإنما يكون استنادا الى الإطلاق طردناه وخلافه جبري ومجب
لضعفها وانما يجوز على احتساف الوضوء كونه احارة المتأخر
مسند لا بل اجماع على ان في فائده صراحة فومنتحين بذكره في باب الجميع
عليه من الرسول صلى الله عليه من نافر عن طرد فيه حتى خرج من الطرفة
الاحتياط والاحتياط اما الادارة انما يمنع الاجماع ولو سلمنا ان في
نفي العموم نزاعا فهو لم يجوز ان يكون مخصوصا بالواحد المحذور
لأنه عليه السلام رفع عن امتي الخطاء والعيثات ترك العمل به في
الخصبة للاجماع وعلمت في الباقي نزاعا وهو ما انفك ان التركة للفرقة
لعمري قوله صلو تهم بموضع عند اهل الأصول واما الثالث طرد فيه
سبوازة النقرة قال المرحوم في الصباح للجب وهو شبهه ومن
لم يرد ذلك الشيخ وبه رواية طرداه ورواه عن عبد الله عليه السلام
قال اذا اكتفى الله من كتابه واحترق ولم تعلم ولا علم بعد ذلك فليكن
المضاورة وان لم يحسنوا كلما فليس عليه حجة في شيء عن عبد الله

عن ابي جعفر عليه السلام قال انكفت الشمس واليا فاجاز بعمان بعد ما خرج
تلم اضواء الا اخل به ناسيا او جاهلا الذي تقتضيه المذهب القاض وفات
الشيخ لا تقتضي وعليه فليما رواه علي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت عن صلاة الكسوف هل على من تركها قضاء قال اذا ناسيا فليس
عليه قضاء وما رواه عبد الله الجبلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام صلاة
الكسوف تقتضي اكل فانما قال ليس بها قضاء وقد كان في الدنيا انما يقتضي الوجوب
وجعل هذه الرواية على الجاهل شبهة من جهلها على الناس **قال** **رواه**
وسمعت اعادة القصة لو سئل في الانجلاء الاحتياط في هذا الشيخ
من كلام المصنف والرفعي الوجوب بدت هذا رواية عن علي بن ابي طالب
ابو عبد الله عليه السلام صلاة الكسوف اذا غشت قبل ان يجلي فاعيد وما رواه
رواه عن علي بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن صلاة الكسوف وما قال الحديث
ان ان قال ان كان من غش قبل ان يجلي فاعيد وادع الله حتى يجلي فانه في التيميم
وهو السار في ان الاعادة الواجب ما سمعت شيئا بان الراجح اياه
وهو انما ترجع وجوب التيميم في تنويع الاحباب **قال** **رواه** **قال** اذا التقى في وقت
حاضره غشسوا لسانك بآثار على الاصحاب المتعين الحاضرة وليس
على الاصحاب ذلك على ان في المسئلة خلافا ومن ان الشيخ ذهب الى ان
ان ان يدرك في الزيادة ولو دخل الوضوء في الزيادة لم يقطع ولا في الزيادة
وورد في المبسوط من احراز مذهب السبابة على الاوطى عملا الى الزيادة
وهو ما رواه ابو محمد بن مسلم واحدا قال سالت عن صلاة الكسوف ما روي
الفرقة فقال ابداءا في صلاة الاول بخير من صلاة الثانية في وقت الغش

بك على ذلك رواية عن ابي بصير واخرى عن محمد بن مسلم وسند صحيح
لما انك تقطع الكسوف وتشرع في الفريضة مع خوف الخوف في الوقت
فيه انك تطالب الشرح ببيان ذلك واما المرفي من الله روحه ذهب
الى انك اهل لان حتى في الحاضرة وهو هذا السخن الجازي
موضع من الميسر وتبعه المتأخر وهو شبه لان وقت الكسوف متغير
وهو في الغم لغيره من شيع واما على التاويل في الوضوء فيلزم البيان فيهما
ولزم من ههنا انك تدم الكسوف الامع خوف فوات الفريضة وتضمن
ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ربنا اهلنا بالكسوف
ما نصلت الكسوف حتى ينال ان يغترب الفريضة نقال الذخيرة في ذلك
فانقطع صلاتك فانض في وضوءك ثم غطيت وجهك وحشله واداه ابو ثوب
ابراهيم بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن صلاة الكسوف
بما ان يغيب الشمس فيحجب في وقت الفريضة نقال واقتطعها وصلو الفريضة
وعودوا الى صلاتكم ولما التوا بالخير فبني على وجود العلم بان الكسوف
انما هو في الصلاة **والصلوة على حال** محمد بن مسلم هذا هو المذهب
ومدونة روايات منها ما رواه في التهذيب عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله
عنه قال قل علي من ان اهل البلد وحاشا به على الله ومنه رواية
التاويل عن محمد بن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى
وعلى الفضل منه ان يدعو الجاهل من اتى في الصلاة وقال الفريضة على الاعمال
التي خاضه المرح الفريضة في صلاة الكسوف وهو ما كتبه في الصلاة
ومستحب مع اليد والكسوف كله فليس في اليد من مع الكسوف الذي

مستحب في صلاة الكسوف في البوائ كذا قال الله لا بد من ايات شظا ما رواه غياث
ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان لا ترفع يدك في الجاه
لما مائة الحسن في الكسوف وشك في روايته لوراني عن محمد بن ابيه عليه السلام
وفات في الاستبصار والتهذيب لا تفعل الزعفران في الجاهل من يد يد ابي العزيم
قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام على جبان فكبش فكبش ابراهيم بن زيد
كان يكسبه ومثله عن حري في التهذيب عن محمد بن عبد الله بن خالد كذا
عن صلاة جمعة عن محمد بن عبد الله بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال
فالسنة الله لم اهل على الميت صلى على قبره يوم اوله كسب
الميت ومن كلام الشيخ في ما عرفت به حديث ابي عبد الله في رواية
جواز القلوة على المدفون وروايات بالمنع فيما يخص الجواز ما رواه في التهذيب
عن ابي بصير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان اهل الجاه
على الميت بعد ما دفن وما رواه عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فاتك الصلوة على الميت حتى تدفن فلا بأس
بالقلوة عليه ومود في القلوة ما رواه المنع في ما رواه عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا تصلي عليه ومود في ذلك فيمنع ما رواه في التهذيب
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الجاهل من يد يد ابي العزيم
اهل على جبان قال ان ادركها قبل ان تدفن فان شئت فقل على جبان
الشيخ رحمه الله لما استدل في التهذيب على كمال المعصية في الجاهل
الجواز على ما قلناه سخطا يوم اوله كسب في الخلاف في الجاهل من يد يد ابي العزيم
لا بأس في الصلاة **صلوة الامس** في كل صلاة فاكسبه في صلاة

والمنار خروا وسهروا في ذلك الغرض الخشوع والحياء لا في الشبه ونحوه
واعلم ان سكا في سهو لم يسهو به ورا على من شك في سكو عنه مثاله
سهو عن سجدة في الثالثة او الرابعة وذكر بعد الاسفل طين سكا في انه
سهو في تمام لان اذا كان كذلك طين على ولو ذكر بعد زمان بعض تلك
السجرات ويسل السهو في صلوة الحياطة ليس في **والرحمة الله** ويجب
سجدة التماس كل زيادة ونقصان الى اخره فان سجدة التماس في
سجدة واحدة او بعد لحالات من تلك من الطلعة وموضع سكا عن السجدة ذلك
بعد الاصح لبعضها بعد الفراغ وسجدة سجدة التماس وسجدة السجدة
في السجدة ومن تعظم سكا من سلم في غير موضعه ولما من طين في حال
الغفلة او بالكلية فذهب المضي وان لم يسهو في الموضع يعني المحذور فله وال
ابو المصالح الى انه يجب سجدة التماس وهو في رواية عبد الله بن ابي
لعفور عن ابي عبد الله عليه السلام في السجدة مشروقة والمفيد سكا في
من سكا في الرابع اعمى في هذه السجدة النكابة والمبسوط والرفعي في
المصباح وان اى عيب في الممتدة الى الفلاح وماك انما لو كان زيادة
او نقصان وهو في رواية الجليلي في رواية حماد بن ابي اسحق عليه السلام
بالجواني لهما **والرحمة الله** وما بعد السليم على السجدة روي
ابو سعيد اخذ رتبة ان السجدة على الله عليه وآله فان سكا في صلوة
فليسخر القواب ولتم عليه ثم سكا وسجدة سجدة في رواية عبد الله
بن حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في سجدة التماس
وقيل السلام على السجدة والاحكام وانما سكا في سكا في سجدة
قال قلت لابي جعفر متى اسجد سجدة التماس قال قبل القيام

على القبة وكان ابن ابي عمير في حال القبة ما رواه عن ابي
في منسوان اجعل عرابي عبد الله عليه السلام قال سكا في التماس
فكانت الاقصى قبل التماس وادراك بعد لانه مذهب كل الشافعي
في العدم **والرحمة الله** والحسن في سكب المصلحة عن التماس
العبادة وهذا على ابن ابي عمير لانه كان يجوز على السجدة والتمس
علم التماس في العبادة ورواية الجليلي مدرك في سكب في سجدة التماس
موضع غير هذا **والرحمة الله** وفي سكب الغائب بعد
ما يقتر به وقد قلت اذا غاب الكلف غابا لم يقتر به بعد اجب في
تجس او سجد ماك السجدة المصلحة والتمس في المصلحة في سجدة
ترفع المانع وهو ايضا لو كانت تات السجدة ان لم يكن في سجدة
مشار وان الغائب في موضع سكا في التماس في سجدة التماس في سجدة
لعل فيقال ما ترجح لاجاب الاحتياط **والرحمة الله** وفي وجوب
ترتيب الغزوات على الكاخرة وقد استحب في الاستجاب اختلاف اصحابنا
في وجوب ترتيب الغزوات على الكاخرة على قولين فذهب قوم الى وجوب
عدم السجدة وان السراج والصلح والناظر ومن تابعهم واستدلوا
بالمسؤول والمعقول اما الاول فمنه ما روي عن النبي صلى الله عليه
والله اخلوة من عليه صلوة وعنه عليه السلام من نام عن صلوة او تسبها
فليصلها اذا صلا وعنه ما رواه ابن ابي عمير عن ابي جعفر
عليه السلام انه سكا في سجدة على النبي صلى الله عليه وسلم صلوات
اذا نام عنها فاك تقضيها اذا صلا في اية ساعة ذكره من قبل الله
ما اذا دخل وقت للقاء ولم يتم ما دناقه بليغ في صلوة ما لم يحجب
ان مذهب وقت هذا القول في حق من سكا في سجدة التماس

ليس لها اذا اضلها لم يلحقها فانها قد مضى وان يطرح بركة تحت في الغرض
كلها وقاروا العظام ساد الذنوب عن عيسى عز وجل راره عز وجل
عليه السلام انما اذا استبنت صلوة او صلى بها بغير ضرورة وكان عليه ان يار صلوات
فابله باو ايسر فان كان لها واقم صلواتها صلواتها بقلبه اقله لصلوة
الغرض من الجهر وما استد لوابه قوله تعالى واقم الصلوة للرب والامر
الفائت به على ذلك وعلى الذي راره عيسى عز وجل راره عز وجل
عليه السلام ان اذا استبنت صلوة فليصبرها في وقت اجنبية فان
تعلم انك اذا صليت في وقت اجنبية فليصبرها في وقت اجنبية فان
فانما حث الله تعالى في الصلوة للرب والامر بالمعقول قالوا الغوايب
مضيقه والحاضرة موشعة فليصبرها في وقت اجنبية فان
مطلق الامر الفوق وقد بين في الاصول واما الثاني فمفهوم عليه واما الثالث
فما هو واما الغايبون فليصبرها في وقت اجنبية فان
سعيد وبعض المتأخرين واستدلوا بانهم في الاصل والمعقول اما الاول
فقوله تعالى اقم الصلوة للرب والامر بالمعقول قالوا الغوايب
طريقه النفاذ في الدليل ووجه الاستدلال ان الملائكة بالصلوة
في الحاضرة والمخاطبة في الاصل هو النبي صلى الله عليه وآله
فالحاضرة ملحوظة بها على الاطلاق وكذا الغوايب ملحوظة بها في الوقت
مستكمل بها ولا تخرج في مقتضى اجزائها واما الثاني فراه
الحسين بن سعيد عن فضاله والمفهم في سورة يس شان عن النبي صلى الله
عليه وآله ان نام رجل او نسي ان صلى المغرب والعشاء فانه استغفر
قبل الجهر ما اضلها كليلها لم يلحقها وان جاز ان يفوته احداهما

ليقبل بالعشاء فان استيقظ بعد الجهر لم يلحقه الضيق ثم المغرب ثم العشاء
في الموضع الثاني مثله راره ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام واما المعقول
فان مقتضى الاصل عدم الترتيب في العمل في صلوة اليوم والليله للاجماع
فيقتضي مع كونه به بعد راره عز وجل ان القول بالمضايفه لم يمتنع جرح
وعسر وما سفيان والمضايفه منهية وللمفهم في مكانه عملك انما
ازد من هذا ولا انف تر هذا فانما هو الاول اما اولها فانما
به احسن والكثرة لمارة التوجع واما ثانيا الضعف
مانتج به اصحاب المواضع اما الثانيان من المشركين
صلى الله عليه وآله واولنا دخول المقتضى منها مختص من
عب عليه الغوايب فمستوفى مشاركة النبي صلى الله عليه وآله
الاصل عدم الغوايب واما اجنبية في معارض ردايات في الشر
ولماته يتفق في استدلاله في العشاء الى الجهر وهو اوله عند ما هو دليل
الضعف وجوه والا لم يمتنع في الجهر وجوب عن المنقول كما يجب ان
الاصل للاجماع كذا يجوز للدلالة المذكورة وعندهم انهم جرح العسر
بما تمنع ذلك بل من تكليف فيه زاده مستقته ومثله في التيمم
سلم انما فانما في ذلك ولم يكن في مقتضى الغوايب الا التماس الحلال
من الخلاف لايم الا في ذلك اليه مع انما في مقتضى الغوايب الا التماس الحلال
سورة الذممة وقوله عليه السلام دع ما ركب الى ما ابرك وقوله ابرك
ما لا بأس به حد الما به الما في مقتضى ما ذهبه في شجاعتهم الله
من وجوب توشب الدائمة على احكامهم اية من وجوب توشب الجهر

[illegible][illegible]

كأنه غير بالغ لضعف عدم مخالفة بالحلف والقول بما يجبره ما في حاشيته
لأنه الله تعالى والمساكين هذا القوي أعجز القوي على ذلك لضعفه
والله تعالى وليس معناه فيمن يطالب بصحة دعوائهم وكذا يجب أن
غلات الجنون ومواسيه ومالثون المستر والمفاد قال رحمه الله أن
امتح ومكسره هنا **قال** **فيما لا** وفيه الركن ورواه الإمام
يكون صاحبه هو الذي يوقره هذه رواية اسمعيل بن مسروق عن
عن يوسف بن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس في الركن نحوه إلا أن
يكون صاحبه هو الذي يوقره وعليه منوب الشيخ في الخلاصة
في المعنى قال الشيخ في المحل يكون على مؤخره من صاحبه ومن الذي
عليه الركن قلت أما صاحب نيته الرواية وأما المدين
توضع المطالبة والذي يدرك على أن الركن فيه ما رواه
اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الذي عليه الركن
قال المحل فيه وهو المحل عليه الحول والخارجه الاستيعار وإن
أي عميل في المتكسر وعليه المناقضة وهو حسن متكا بالصلح وبأد
قال عن ثابت العنق فلا عمل عليه في الحول المشروط بوجود المال
المثل لا في حقه لعني لا في المستقرص لو حال عليه الحول عند
قال **فيما لا** في ما بال النجاء لو كان أصحاب المستحقين
الأصحاب أخبار النسخين وسلا والى الله الأحكام المشاورة والتأخير
ما في صحة الشيخ في العهد من مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
بن كعب وعبد بن جماعة من أصحابنا قالوا أنك أبو عبد الله علم ليس
في الباب المضطرب بدركه فمات له اسمعيل بن أبي جعفر
مآل أهل البيت فقتر أصحابك قال يا بني حق لئلا ألقه

أن يخرج من ماله أو يخرج من أذنه عن رواية قال كنت ما عندنا
جمع عليه السلام وليس خفيه غير أنه جمع قال يا زائدة إن أبا ذر عن
تأخرنا على هذا رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عن رجل ما في هذا
بدان ولعل يد وتجر منه الزكوة أو حال عليه الحول قال أبو ذر ما
ما أجبر به آدمي في عمل به وليس فيه زكوة إنما الزكوة منه إذا كان يكره
حسراً أو موقراً أو حال عليه الحول وفيه الزكوة وبخضه في ذلك
أبي رسول الله صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما مال أبو ذر وما في رواية سليمان
قال عن أبي عبد الله عليه السلام كان سلفاً من زكوة منه وقوة القدر
بالمل وذهب أنا أبو بكر إلى الوجوب ومن رواية الفضل بن شاذان
عن صفوان عن أبي الزبير عن أبي عبد الله أن كان عليه السلام
الفضل عليه الزكوة وحله الشيخ على الاستحباب في بعض الروايات
في حسن وعليه الحكم **قال** **فيما لا** ما إذا لمحت له ما أحله
فرواها أن أحلف القول فيه بحسب الرواية ما في الشيخ وأبو القاسم
وأما إذا بلغ له ما به وأحلف فيه فأربع شاة فإذا بلغ أربع شاة
منقط الاعتبار عن من قبل ما به وأحلف فيه رواية ما في
جده عن زائدة عن حماد عن من قبل ما به وأحلف فيه رواية ما في
أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام ومضمون الرواية نفس الفتوى
فلهذا ما ذكرنا من رواية الرواية رحمه الله من أعيان أصحابنا
المصنفين المعتمد في رويهم الكشي في كتابه وروى الرواية إلى عبد الله
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الرجل يجبر بدركه
الجحش والبول يصير لبن في الحشر في المروا في وعده وسلم وزا
العله بحسار أسرار الله على خطاه وحاشية له لا يملكها قطعها بالقبول

والدريش وقال المفيد اذا بلغ الثمانين وواحدة سقط الاعتبار ونحوه من كل
ما يشاء شاه وخاره علم الهدى وسالوا ابنا بابويه بهجه المشافعي
ذلك ما رواه عامر بن محمد عن محمد بن عيسى بن عبد الله عن ابي الحسن
من الغنم شي فان كان انت او بعض فقهاء شاه الى بعض من مائة واذا زاد من واحدة
فقط شات الى المائتين فاذا زادت واحدة معها كانت من الغنم الى مائة
فان كرت الغنم في كل مائة شاه الخبيروا المختار اخبار السج لكون
روايتها صحيحة فان صححت من نفس محمد بن الحسين في الضامن فلهذا الرواية بعد
صغير ولا يجوز له وموسى فلهذا ساقطه لضعفها ايضا
الاصل بارة الزمة وحفظ الاموال على الارباب لانا نقول مع وجوب
الذمة لغيره من الناس في ذلك ممنوع فان سلمتني معارضة
بروايتها عن محمد بن مسلم الاصلح في معارضة لما ذكرناه **في كونه**
اذا حجب في المال راسا ان يداهل به عن حرم الكلام لكل صاحب
راس المال في يظهر من الروايات هو الا ذلك والسخا حرم الله الثاني
اقوي وثمرة الخلاف يظهر اذا تلفت من النصب شي احد الخويل
بحسب الضوابط وعلى الاول خص من الواجب في التصديقات
الناقص وعلى الثاني توزع على ما بين من القاب الذي وجبت فيه
الناقص الاسقط ذلك القاب **باب** اكل الغنم ما يله
واحدة فيها اربع شياه واذا بلغ اربع مائة منها اربع دسوط الخبصار
فهل يطهر ما يله قال شيخنا نعم في الوجوب والصلوات ياتي في القول
بان لكل واحد من اربابنا براميه وثانته انه لو تلفت من ثمانية وتسعين

ثان وتسعون عن جابر عن ابي جعفر وواحدة لتعلق الوجوب بها ولو تلفت من
الاربعة بخسرح من البكته بنسبة تكون تلك شياه وخسرح من مائة
مجموع شياه ولو تلفت من ثمانية وواحدة اربع مائة واحدة الخبصار
من مائة بمجموع شياه ولو تلفت من اربع مائة واحدة يكون
ضامنا لثان وتسعين وخسرح من ثمانية بمجموع شياه هذه
قائمة الوجوب والصلوات والنفقة مبنية على مذهب الشيخ وتجي على
مذهب المفيد الاخذ بالتعليل والتمسك وان كان في قلوبكم الجور وك
لكن لما اشار اليها شيخنا في الشرايع اذ انا بانها وعلى اخبارنا
لا يملك فيها **باب** لا يجمع من مضر في الملك
والمتصرف من يجمع فيه هذا العلم مرد في عن الشيخ على الله طه
والله اعلم بالحق فانه من كلام الاصحاب ومستندنا في ذلك
وجود المزد من عشرة علم الهدى لم يوافق في كلام القبي لم يوافق
في كلام الرقة في مخالفا فها قد ذكر في المكان ولنا ان يقول انصار
المكان على خلاف الاصل فلا يرجع اليه الا بالليل فنفق بيرة عبير
حار ومع عدمه لافاك فقلبت المسئلة على وجه الملك لانا نقول
ما استدلنا به القوي بذلك الى مجتهد ذلك الخبر لمعنا اخبار
وارده عن الامم الاطهار ما لم يوافقوا علماء الخبصار من ثمانية مائة
نقول بانه خبر من اخبارنا واما ما رواه في خبر لم يوافقنا
الاول لم يوافق الاضمار والى ما سبق الغنم اليه اذ لم يوافق الجرم
لعل ان كان المتصرف مكانه ولا يمكنه والناقص لوجوب عدم الرجوع
على التسوية ومعنا اذا اضرقت الامام الرضا ثمة الملك

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث
الزكاة بل نعمة ولعمري لا طمأنينة للرجل حتى يعطى الزكاة ولو كان يجمعها في يده
في الموضع والبيت مع شاة أو في البئر أو في الغنم شاة في مرقع أو في بيت راع
واحد اشتراك فيها إنسان أو أكثر ولا طمأنينة للرجل حتى يعطى الزكاة
مائة وعشرون مائة واحدة هي في يده مراعع أو في كل موضع الزكاة
فليس فيها إلا واحدة والمخالفة لعكس الصورة في الموضوعين اعتبار القاطنة
ويجوز عندنا غير معتبرة في العين كانت كاهن مع الترخيص عليها أو في
الفقه لصونها في موعدي وجبت واحدة مع وجبة الراعي في الأموال
الزكائية كلها بل تعتبر الفقة وبالله التوفيق مع بلوغ النصاب
والله في قدر النصاب المذكور من الذهب روايات
أشهر ما عثرنا من أن نكاحات الثلثة وخمسة عشر مائة من كل مائة
فقيه وأما علم بالمشهور وبه في عدة روايات منها ما روي
عن عيسى بن أبي حمزة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الذهب إذا بلغ
عشرون ديناراً ففيه نصف دينار وليس فيما دون العشرين شيء وكذا
رواه علي بن عقبة عن عدة من أصحابنا عن أبي جعفر وإبي عبد الله عليه السلام
وقوله عن أبي الحسن العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
أبي بابويه علي في رسالة وأبى جعفر في المنع ذهبا إلى الله ليس على الذهب
شيء حتى يبلغ الأربعين مثقالاً ورواهما يكونان مائة ديناراً عن أبي جعفر عليه السلام
عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وإبي عبد الله عليه السلام في الذهب في كل مائة
مثقالاً وليس في أقل منه شيء وفي طوره ما علم من الحسن بن فضال ومروفي

والنصارى رواياتاً خصوصاً إذا انفك الباع عن أكثر الأصحاب **قال** والله
والزكاة مائة ديناراً في الدنيا وفي جنان من الشعر يكون من العشرة
سبعة مثاقيل أعلم أن الدرهم في قدم الزمان كان مثقالاً وديناراً كل
دينار يسير اثنان بوزن الفضة كل فيرطاك بوزن الفضة كل
فيرطاك اثنان في حبات كل مثقال مائة أسباع عجمية من حبات السبد السجل
التي قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما كان
الدرهم في ذلك الزمان بوزن الذهب أربعة عشر مثقالاً فيكون وزن
عشرين دراهم مائة مثقالاً والركاء المأجور في الدراهم إذا كانت
بمقدار الدين غامضة فماتت هذه الدراهم أربعة دنانير كل دينار ثلثه
بدرابطة حقه كل يساوي مثقال حبات فيكون الدينار من حبات
من حبات النعير والنفاد من الموضوعين هو بثلث الشيع **والله**
والله ولو قدر بالشك الغار من القول لم يجز هذا في الذهب في
في النكاح والاستبصار والمشهور في أن كل دينار وأخاؤه الناقض
رحم الله وذهب أبو بابويه في الرسالة والمنع والشمع في الميسر والمحل
إلى الزوج والمؤنك شبهة ومما اختارنا الأصل وأفتى لأصحابنا
عنه أن الشياك والخان لمزكاة يملكه فان استدرك ما رواه حماد بن عيسى
عن جبر بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك
فيه زكاة قال لا الزكاة بل من الزكاة وما رواه محمد بن أبي عمير
عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يعمل لأهل الخلق
من طينة دسار وأريدك أن لا شيء فيه زكاة قلت فإن قرىبه من الزكاة قال نعم
الزكاة وإن كان إنما فعله ليتجمل به وليس عليه زكاة غير ما علم على أصحابنا

فإنه في هذا الباب لا يجوز نفسه بسبب من ذلك أن سبب
الناخير إذا كان اسطر المسحوق من صور عليه عذر أن جواز النخير
ففسد النخير بسبب من أن يكون غير مفسد لجواز أن لا يرفع الحذر
في هذه المدة بمنح النخير بعد ما لا يوجد العذر فكأنه ما قاله رحمه الله
أن النخير لا يجوز إلا العذر فلا يفتقر إلى غير ذلك العذر حتى
يعتد به في حال العذر والعذر ما لا يكون من سبب الروايات
الواحد أن لا يعلل الطائفة من أن سبب النخير هو اسطر
مجرد أن يكون النخبة كما ذكره المفسر في دفع ما عدا
المسحوق النخير هو شيء غير مضاف فيه **قال رحمه الله** وأما
فيلزم أن يكون على النخير الروايات في جواز عذر من ذلك
قلت في عبد الله عليه السلام الزجر يكون عند المالكة إذا مضى نصف
السنه قال أبو الحسن في هذا ما لا يحول أنه ليس بجواز أصلي صنف
الاولى في ذلك الزكاة وحل فصرفه إنما يوجب إذا حلت ومثله
في رواية جعفر بن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن الزجر ماله
الكامن قلت السنه قال لا أصلي له ولا فيها إلا أن قاما قد شانه الروايات
وما رواه أبو سعيد الكاظمي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه
عن الزجر تجزئ الزجر في الزجر قال إذا مضت ثمانية أشهر فلا بأس
خلفه السخايف وأنا بالوجه على جواز المقدم على وجه الفرض يعني أن
لو حال الحول منها بقاء على تلك الصفة احتسب من الزكاة وإن لم يشو
أواحدة ما عيّد المعنى في الزكاة قال سائر ما لا يجوز المقدم عند
حضر المسحوق واعتبر عند الله الروايات ومثل غير ذلك

علاوة لما يرد في جواز الحساب الرض من الزكاة بل إن كانت في سنة زكاة
مقبلاً أو متراً محضاً في شئ من عليه ما لا يذكر في موضع حرمانها قال
الشيخ في الجواز أن رواية جعفر بن محمد عن سائر موطئ جعفر كذا معاد به
في رواية جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد بن جعفر **قال رحمه الله**
أما الرضا في ثمانية الفسور والمسكين وقد حلفوا بأنهم سواهم
عقبة في حقيقته أن لا يحلف أهل البصر والفقه وأهل اللغة في الغنى
والمسكين إنما هو ما لا يعرف ذلك من مواضعه فاشترط في ذلك
والبسوط والحالات أن المسكين هو الذي لا يبلغه من العيش والغنى من الذي
لا شيء له وقال في النهاية ليس ذلك في جمع منها الفاضل الذي لا شيء له
وأما غيره إذا كان من غير ذلك في السنة الحرة وروايت في
المعنى في ذلك سائر الروايات من المسكين من البصر والمحتاج الذي
لا شيء له المسكين هو المحتاج التام وإذا كان هذا فالحق أن يكون هذا
تخصيصاً لأن الشرح فيها أن المسكين هو الذي لا يبلغه من العيش والغنى من الذي
الذي هو في ذلك المستور وليس له اعتبار بعد ما عرفت من أن
لو جهل الأمران في كل شئ من سائر مواضع الفرض المذكور في
النهاية والفرض الثاني يدل عليه إطلاق الجواز في كل شئ من ذلك
المتأخر قال في باب قضاء الدين مسمى يعلم فيها إذا انفصلت
الغارض في موقوف من سائر الأفعال المسلم على الموقوف والقيمة **قال رحمه الله**
وبل غرض الجواز التام في هذا الشأن في المعنعة والظاهرة
وسائر وقال في الحالات والبسوط والمصباح يدخل فيه موقوفه المحتاج
والأور وقضاء الدين عن المحتج والميت وجمع من الغنى والموت
بظاهر معنى اللفظ عاماً قال أبو الطاهر موقوفه المحتاجين

لنخلو والبالح والواحد ما يجوز اليه والطرف اخبار الخلاف في البحوث وعليه
المناظر سحنا **والله** في صفها ان المستضعف مع عدم
العارف برؤا اشبه المنع وكذا في القطعة انك ورويت رواية
في جوان صف القطعة الى عسواهل الحق من ان يصيب ما رواها
حامد عن حميد عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان مجتبي صلى الله عليه وسلم
قطرته الضعيف ومن لا يحسن من لا يتولى قال قال ابو عبد الله عليه السلام
انما انما يجد هو فان لم يجد هو لم يجز ان يصيب ولا ينقل من ارض الى ارض وقال
المسلم يصيب من يظلم ما راى ابي وانني عليه الشيخ في النهاية وقال في محضر
مع النقية والرواية ضعيفة في طرفها اني فقال ملا علي عليه السلام والذي
بعد عليه ان يصيب الامان وهو مذهب الشيخ في النهاية واختاره المناظر
في سحنا دام ظله ومنشأ زيادته الطمول الى الرواية ومنهج الشيخ في
زيادته الاموال على وجه التردد للانفاق على اعتبار الامان في **قال**
والعدالة وقد اغتصب كاقوم واقتصر خردت على مجانبه الشاير اغتصب الشيخ
واتباعه العبد والمفيد والمريض اقتصر على الامان وكذا سلاوة من
مذهبنا ابي بابويه وحسن من اصحاب الاول بطور طرفة الزمعة
والله الرابع ان يكون ما شئت الى اخره اتوك بخلاف
في تحريم الزكاة الواجبة على مني وانتم مع منكم من الاطراف كانت
من غير قبيلته لم يخل مع الاطراف ان لا ينفذ في سنة الزمعة
اجلها وعدم الاطراف وهو اقل مع عدم تمكن من الاطراف وعدم الاطراف
الاشبه بالروح الاطراف لم يروا اخبار الشيخ في النهاية قال في رخصي
لم عند الاطراف لم يفسد ما استعجبون في احوالهم وكذا
المعتمد فيده بالاطراف لم يدرك على ذلك ما رواه حماد بن عيسى

من حماد عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان كان عدل بالحاج
ما شئت ولا يطالبني الى صدقة ان الله تعالى جعل امره كتابه ما كان فيه
سعيهم قال ان الرجل اذا لم يجد ما احب له المينة والقدرة على العمل الجيد
منهم الى ان لا يجد شيئا من عمل له المينة وعليه ما ذهب الشيخ في النهاية
والاستحباب ويؤيده ان يقول الزكاة على مني ما لم يدره حرام ولا حلال
لما رواه الامام مع الفروقة في رسد الرضا في المالك لما رواه حماد عن حماد
في مسند زرارة عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الصدقة او ما اخ ايدى الناس وان الله حرم على منظار من عيوبه ما قرهه
بأن الصدقة لا تملأ ليني عبد الطالب لما رواه ابن في عن ابن سبيل في العمل
الما شئت ما قال ثالث ابا عبد الله عليه السلام الصدقة التي جوت علي بن مسلم في فكار
به الزكاة قلت فتحرصت على الصدقة لعضم على بعض قال نعم ومثله عن زيد
الشيخام عن ابي عبد الله عليه السلام واما الثاني فتفق على ان قيل انما يكون
مخصوصه من لم يتك من الاطراف فيل الحفص على خلاف الصواب وما وجد
في بعض الكتب او فتوى بعض من اهل ان يكون محققا وامر الشيخ في الخبر
والاصح في الاشارة سلاوة الرسالة والناظر على عدم تمكن من الاطراف والذي
اعتقد ان الاطراف لم يروا من الاطراف ولا من جهة الشيخ في ذلك الاستحباب
حيث انما رواه ابو حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اعطوا من الزكاة مني
ما هم من اولاد ما منهم وانما اقل لهم وانما حرم على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى الزكاة الذي بعده وعلى الامنة عليهم السلام قال لو سلم هذا الخبر يكون
مخصوصا محال الفروقة والامان الذي لا يفتقر على ان يفسد في غير الزكاة

للشهادة بالاطلاق لداخرية عمدة العبد فقط النضر وتعلم المذبح وقال سأل
 لراخوه عرسا امة العبد كان قاضيا للشبح فواله الخلف بانه احد
 القلاء صدته ولما خرج بعد ذلك انهم لم يكون قد ادى الى معنى هذا
 القول نظر ولا هيب المناظر الى انهم بنوا لدا داما والاب عن طريق الحرف
 بينى على انة هل هو مؤتمن ام لا فمن قال بالاذل وهو الماشية لقوله تعالى
 قد اطلع من تركت ذلك ام رتبة فعلى ولا يكون بعد القلوة اذ ارجو
 المستند الى ان السواد من قوله تعالى تركت اية اخرج الفقرة في ذلك الوقت
 فعلا على اية العقب لم فعلى هذا يكون مؤتمنا فاستغدره في ما الى الايات
 اذ ارجو محتاج الى دليل ومن قال بانى وعلى مدعيه البرهان من اذ ارجو
 ومنه بعض الروايات انه قبل القلوة اذ ارجو بعد فاصدته **فالسنة**
 وكما انصبر من العبد على راية البرنخى البرنخى من فخر الاممحاب
 ومعتقهم وعلى رواية تنوي الشبح في النهاية وقال في الحلال والاحل
 العتسبوا لكف لم الاية الكثرة واخا ان المناظر لمسا بالاجرة ولم تفت
 وفي اعتبار المكف لم في غير الكثرة وقد والاطم من تنوي الخلاف **فالسنة**
 وقسم سنة اقسام على الاستسيرة انما قال على الماشية لاختلاف الروايات
 روي كماله في عيسى عن بعض اصحابه ذكره عن العبد الصالح الى الحسن الاول
 عليه السلام قال الحسن من عسة اشياء لم يعلم عنى على سنة اقامه وذكر
 لفصل في الحديث وهو معلوم وهذا ان كانت سورة لخطوة مؤتمنا
 الاممحاب والافري واما ربيع بن عبد الله بن الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام
 ما كان رسول الله صلى الله عليه واله امانة المعتم احد صفوه كان ذلك

ثم يقسم الى خمسة اقسام ثم اخذ خمسة ثم يقسم اربعة اقسام من الناس من المذبح
 اخذ به اخذ على الله لنفسه ثم قسم اربعة اقسام من الناس من المذبح
 والماسن وان السيل زد كالحرف الى اخره فوال الشبح لانا من اياين
 سنة لم نعد ان يكون البقي عليه الام نفع بذلك المكف لانه اشارة الى ان الشبح
 الشاذل هو سنة على الم **فالسنة** **فالسنة** الله وهو ان يحل
 به طائفه حتى لا احدهم يردوا الحوايط طه عليهم ولم يفتاوا ما منوا او التردد
 النظر الى طاهيسو الماية فان اللام في هذا الحديث فمنا وكون فيه ومع التساوي
 لم يخص به قوم دون قوم ولا تنوي الشبح واباعه بالبول وقال المناظر
 منى حفر المنة للاصناف منى ان لا يخص به قوم دون قوم بل انظر لفرقة
 عليهم وان لم يحفر الا من فيه وحده جاز ان لا يفرق منهم وما عرفت من ان في اشارة
 التقصير والحوط التفرق يحصل للميتين سواراة الغنة **فالسنة**
 وفي اعتبار الامان ترد فيمنشاة التردد والحوط الى طلاق اليد ونوي الشبح والاحل
 انه لا يحول ويحول ان يعطى الشناق كذا ذكره في المبسوط وهو اشبه بقوله
 تعالى ولا ترضوا الى الذين ظلموا واولياؤهم ساعدا ومساعدة الكفار والظلمة
 منهم في عند **فالسنة** **فالسنة** الله وفي اختصاصه بالمعادن
 تورد اسميه ان الناس فيها شيوخ ووجه التردد واختلاف
 الاممحاب لا هيب المنة المعصية الى ان ذلك للامام وقال المناظر بالمعادن
 التي في بطون الامم وده التي للامام من الامام وده قال الشبح في كتاب احياء
 الامم من المبسوط والخلاف في كتاب الحسن في المبسوط يدك على انه متباح

عن رقية والطعام سبب مسكنا وفي ذلك اليوم ذاك لده
 مثل ذلك اليوم وفي غير مسئلة وفي سبعة ضعف ونزلها الشيخ لما على ان الواو
 معني والى الخبير كافي قوله مشي وبلغ ذراع او تكون محضه من انظر على شي
 محتم ذكره في الاحتياط وقال ان يابونه معني لا يحفر فقيه انا في هذه الرواية
 فني او طرعام حماره ابو جعفر محمد بن عيسى عن العري ومارواه حماد بن سليمان
 عن عبد السلام بن صالح الهروي قلت للرضا عليه السلام ياب رسول الله قد روي عنك
 عليهم السلام من جامع في سهر بخاف وانظر فيه قلت كفارات وروي عنهم ايضا
 كفارة واحدة فبابه الخبر فاخذ قال ما جئنا من جامع الزجر حراما
 او انظر على حرام في سهر وانه ان عليه قلت كفارات عن رقية وصيام شهر
 متابعين والطعام سبب مسكنا وفي ذلك اليوم وان يلج حلالا او انظر على
 حلال فعليه كفارة واحدة **قال** **عنه** والله عكاف على حكمة
 لعني كذا يكون مسئلة او عهد او يكون الاطوار يوم الثالث على خلاف
 وسنذكره باب الاعكاف **قال** **عنه** والله لو ائتمته عن نام ثالثة
 قال الساجد عليه الفاضل والكفارة اتوا اضاف القول الى الشخص لسبقهما
 اليه وتجده عن ذيل وسواء اراوا تعلم والتاخر ولعله عن عمناء رحمه الله تعالى
 الى انه اذا ائتمه من يوم القطار كما سبقته رواه شمس بن حارم عن
 لعنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو استقطعت نام حتى يحل لعني لو ائتمه
 ولو لم يستقطع فالقوم صحح في الثالثة لا بد من مؤد علم واحكام في الصوم الى
 الكفارة وفيه ضعف ومعنا ذلك عن سنا دام طوله مذاصرة **قال** **عنه**
 وفي اجاب الغضاء بالحقه فوكان اسبها انه لا فاضا وكذا في بط الى امراة

الاعكاف

فلمني العف في الحقة فلا تدم لعا العنار بالبرط فحلف في الشيخ ان ذهب
 في المبوط والمفيد الى ان عليه الفاضل وشهد سلا رفاق في الكفارة على عليه
 اتباعه ومواسيه وحكم التمتع حكم الباطن في العنار والحقت واحدا فاما لو كانت
 العنار بالملا عبد او للملا عبد او العبد لم يحكم حكم الجميع ويدرك على ذلك ما رواه حماد
 عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال سالت ابا عبد الله عليه عن الرجل يئس بالهلق
 حتى لم يبق له من الكفا ومن الكفا ومن الكفا **قال** **عنه** لا يسكن الكفار مع تغاير
 الامام وهل يجوز تجرد الرجل في اليوم الواحد من العمل والمشي انما لا يجوز ان يترك
 لاطلاق ان تغاير الامام مع الاطوار فيها موجب ليجوز الكفارة على حسب الامام
 وكذا الاطلاق انه لا يجوز في اليوم الواحد اطلاق الاطوار لغير الرجل
 فاما بالرجوع بعد الرضي يجوز وكذا في نظر الى اطلاق الروايات ان يجمع بوجوب
 الكفارة وفيه ضعف لانها مقيدة بالصوم واذا جلع مؤنة لا يكون واجبا فانك
 الشيخ في المبوط والمفيد لا يجوز مستد بان الحاصل براد الزمة وجوب
 وحكي في المبوط عن بعض اصحابه ليعصلا ان يترك الرجل لوجه بعد التكبير
 من الاول فعليه كفارة اخرى والافق واحدة واختاره بعض تابعيه
 من العاجم ولست اعرف منشا التفصيل وفيه اشكال **قال** **عنه**
 وراوى من المعج عليه ولو سبقت منه التنية على الاثنية ذهب علم القديس
 والمفيد وسلا الى ان المعج عليه يجب عليه الفاضل ان الاغمار مرض
 والمرضي يقضي والجواب لا نسلم ان الاغمار مرض فان المرض هيبة
 غير طبعية في البدن موجبة بالذات انه في الفعل وليس الاغمار ذلك
 ولولنا ان مرض يمنع ان كل مرض موجب الفاضل وذلك

فأما ان مع زوال العقل الكلي ساقط ولا دخل في الخطاب وقال الشيخ الطائفة
 وموضع من المبسوط انه متى مغيثا في اول السهو ونزول الصوم ثم اعني عليه
 واستمر لم يلزمه قضاء شي فكذلك هذه المشقة ان مع ترك النية لقصي
 حيث دليل الخطاب والوجه عدم وجوب القضاء بوقت منه النية
 او سبق ان عقله زائل فهو خارج عن التكليف وهو اختيار الشيخ في موضع
 من المبسوط وشيخنا رحمه الله **والله**
 ولحق من المسافر في النذر المعين للشرط من ادخار على قول مشهور هذا القول
 للشيخين المستند غير معلوم بل اول الشيخ ما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي
 الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل عمل لله صوم يوم مسي واليوم
 ابدان في السفر في الطريق في فقال في ذلك ما يدل على عدول عن ظاهر الرواية
 فلا يصح مستند او لهذا قال على قول مشهور وشكوت ان اتباعها
 فاليك به من غير مخالف وكذا عني فتعلم تعليل او هل يصح صوم
 يوم ندره من غير شرط وانفق السفر فتوى المشايخ على المنع
 وهل يصح ذلك اليوم قال في النية نعم وهو احوط
 وقال في المبسوط لا وهو اشبه لان التمسك غير معتق
 وهو اختيار المتأخر **والله**
 ولا يصح في واجب غير ذلك على الظاهر ان المفيد وابن
 ما يويه زاد ابنه صوم الثلثة الايام للحجاء عند قبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الشيخ رواية وابن يويه صوم العكاف

وكذا المتأخر **والله** ولورين شيئا او مضى
 من شعبان يمتون وحسب الصوم ولوم تنقذ ذلك قبل الواحد
 احتياطاً للصوم خاصة التي اخبر احلفت الاقوال في هذه المسئلة
 والقائل بهذا ابو يعلى سلاسلت اعرف منشاره نعم روي
 في العطر المكتفاه بواحد محمد بن قيس عن ابيه حماد عن ابيه سالم قال قال
 علي عليه السلام اذا رايت الفاضل والاشهر عليه عدل من المسلمين
 محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن شاذان عن ابيه علي قال قال لوسا لله
 اخذ سلاسلتوا من رواية خرجت على النقية ومواعلم به
 وفي المثل المولد ثبت العرش ثم انقضت ثم لم على مذهب سلاسل
 جواز الاوطار بقول واحد وهو غير مذهب مذهب واحد
 متاوا قما ملنا يلزم ذلك لان ابتداء الصوم اذا كان شهاده
 واحده غيبت السماء اخر الشهر فتعدل التي عند ثلث للفطر
 ضرورية وهو منسب على شهاده واحد والفطر مجبى
 عليه والمبني على المبنى مبني على ذلك الشيء
 واذا ثبت هذا فلنجد في بيان الاقوال فضل الشيخ
 في الخلاف وان بابويه في المنع قائل لا قبل مع القوي
 الخمسون قساسة او اثنان من خارج البلد مع العلة اثنان



وقال في النهاية والبسوط مع رجوع الحلة وعدم الرؤية الغامضة
تحتاج الى القسامه حسن رجلا من البلاد او اثنين من الخارج
ومع عدم الحلة وعدم رؤية البلاد يحتاج الى اثنين من الخارج
ولو لم ير في الخارج ايقاب بعد ملتوك يوما من الماسا غير المستند
مارواه في الهدية عن يوسف بن عبد الرحمن رفعه الى عبد الله
عليه السلام قال ولا يجوز في رؤية الهدايا اذا لم يكن في الساعات
اقل من صلاة حسن واذا كانت علة قبلت صلاة رجلين بدخول
ومخرجان من محرم في معناه اخر بعن يوسف بن عيسى بن اجماع عن عبد الله
عليه السلام قال انما الصلح لغوم مقام الرؤية صلاة عدلين في البعير وغيره
ذلك من العوارض وفي الصحاح اخبار حسن وما فضل من اهل البلد
وخارجه وقال في اجماع العلامة دخول رمضان الرؤية اذ تيام
اليقظة والسواد باليقظة اذا طلعت شاهد اعدا وقد
صوّح الشيخ بذلك في موضع من الخلاف وقال علامة
رمضان اما الرؤية او شهادة عدلين وهو مذهب
المعتمد والمؤلف في جملة والمشارخر شيخنا وعليه
اعتد لنا

